

السلام

دوتانون الاتحاد الاشتراکی العربی

السلام

وقتون الاتحاد والاشتراک العربی

الباب الأول

نظرة عامة

ان يوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخ النضال المتواصل للشعب العربي في مصر .

ان هذا الشعب ، في ذلك اليوم المجيد ، بدأ تجربة ثورية رائدة في جميع المجالات ، وسط ظروف متناهي في صعوبتها وظلامها وأخطارها .

وسكن هذا الشعب بصدقه الثوري ، وبارادة الثورة العتيدة فيه ، أن يغير حياته تغييرا أساسيا وعميقا في اتجاه آماله الانسانية الواسعة .

ان اخلاص الشعب المصري لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب في مصارعة جميع أنواع التحديات ، قد مكّنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية - وهي الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ - من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف في جميع صورها المادية والمعنوية .

ان الشعب المصري ، في يوم بدء ثورته المجيدة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، أدار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التي كانت تبدد قواه الايجابية ، وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم ، وأسقط الى غير ما رجعة جميع السلبات التي كانت تحد من ارادته في اعادة تشكيل حياته من جديد .

ان طاقة التغيير الثوري التي فجرها الشعب المصري يوم ٢٣ يوليو تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها ، اذا ما عادت الى

الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التي كانت تتربص بكل عود أخضر للأمل ، ينبت على وادي النيل العظيم .

لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون - على أرضه وبالقرب منها - القواعد المدججة بالسلاح ، ترهب الوطن المصري ، وتحطم مقاومته .

وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى . وتفرض المذلة والخنوع .

وكان الاقطاع يملك حقوله ، ويحتكر لنفسه خيراتها . ولا يترك للملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتحلف بعد الحصاد .

وكان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته .

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتعاقبة مع بعضها ضد الشعب ، أن القيادات السياسية المنظمة لنضال الجماهير قد استسلمت واحدة بعد واحدة واجتذبتها الامنيات الطبقية وامتصت منها كل قدرة على الصمود . بل استعملتها بعد ذلك في خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة .

وحدث نفس الشيء مع الجيش الذي حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب ، أن تضعفه من ناحية ، وأن تصرفه من ناحية أخرى عن تأييد النضال الوطني ، بل كادت أن تصل الى استخدامه في تهديد هذا النضال وقمعه .

وفي مواجهة هذه الاحتمالات صباح اليوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصري رأسه بالايمن والعزة وضى في طريق الثورة ، مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام ، عاقدا العزم في غير تردد على احراز النصر ، توكيدا لحقه في الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات .

ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصري ، تظهر في أبعادها الحقيقة الهائلة اذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري

من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة • كذلك ، فان هذا الزحف
الثورى بدأ من غير نظرة كاملة لتغيير الثورى

ان ارادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم يكن ملك من دليل
للعمل غير المبادئ الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من
مطالب النضال الشعبى واحتياجاته •

ولقد كان مجرد اعلائها فى حد ذاته - فى جو المصاعب والخطر
والظلام - دليلا على صلابة ارادة التغيير الثورى وعنادها الذى
لا يلين :

١ - فى مواجهه جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة
قناة السويس ، كان المبدأ الأول هو : القضاء على الاستعمار وأعوانه
من الخونة المصريين •

٢ - فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها ،
كان المبدأ الثانى هو : القضاء على الاقطاع •

٣ - فى مواجهة نسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة
من الرأسماليين ، كان المبدأ الثالث هو : القضاء على الاحتكار
وسيطرة رأس المال على الحكم •

٤ - فى مواجهه الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة
لهذا كله ، كان المبدأ الرابع هو . اقامة عدالة اجتماعية •

٥ - فى مواجهه المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى
من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس
هو : اقامة جيش وطنى قوى •

٦ - فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس
معالم الحقيقة الوطنية ، كان الهدف السادس هو اقامة حياة
ديمقراطية سليمة •

ان هذه المبادئ الستة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل
الى الطلائع الثورية التى جندتها لخدمته من داخل الجيش والطلائع
الثورية التى تجاوبت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن نظرية

عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل عمق هذه الارادة الثورية ، ويلبى احتياجاتها ، ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مدهاء .

ان الشعب العظيم الذى كتب المبادئ الستة بدم شهادته وبنور الامل الذى أعطوا حياتهم من أجله . .

والذى دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى ، على هدى من هذه المبادئ الستة التى تسلمتها أمانة من كفاح الأجيال .

هذا الشعب العظيم ، مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه - فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة :

١ - ان هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى ، تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

٢ - ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعلم لطلائعه الثورية . وانما هو فوق ذلك أقام من وعيه حفاظا عليها ، يحميها من شرور الغير ومن شرور النفس كذلك . . ان الشعب لم يكتف بأن يهزم كل محاولة من أعدائه للنيل من طلائعه الثورية ، وانما قاوم كل الانحرافات التى قد تأتى من النسيان أو الغرور ، وظل دائما يرشد طلائعه الثورية الى طريق واجبها .

ان ارادة الثورة لدى الشعب العربى المصرى ، والصدق التى
صلحت نفسها به ، حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى •

لقد أكدت هذه الارادة صدقها ، أنه لا يمكن أن تقوم عوائق
أو قيود على امكانية التغيير ، الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة •

ان المنطق التقليدى - فى مثل الظروف التى واجهها نضال
الشعب المصرى - كان يغرى بطريق المساومات والحلول الوسط
والتفكير الاصلاحى الصادر عن العطاء والتبرع •

لقد كان ذلك - بالمنطق التقليدى - هو الممكن الوحيد فى
مواجهة السيطرة الخارجية المعتدية ، والسيطرة الداخلية المستغلة ،
وفى غيبة تنظيم سياسى مستعد ، وبدون نظرية كاملة للعمل •

لكن ارادة الثورة فى الشعب المصرى وصدقها تحدث هذا
للمنطق التقليدى وجابته بتفجير طاقات مليئة بامكانيات العمل
المبدع الرائع •

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعد هذا التفجير الثورى ،
وفيه استطاع الشعب المصرى أن يعيد اكتشاف نفسه وأن يفتح
بصره على امكانيات هائلة كامنة فيه •

ان هذه الامكانيات الهائلة حققت تجربة جديدة فى تاريخ
الثورات ، وأن السنوات التى مضت حتى الآن - منذ يوم ٢٣
يوليو سنة ١٩٥٢ - سوف تثبت أنها ذخيرة قيمة بالنسبة لنضال
شعوب كثيرة •

ان هذه التجربة أثبتت أن الشعوب المغلوبة على أمرها قادرة
على الثورة ، وأكثر من ذلك - أنها قادرة على الثورة الشاملة •

ان الشعب المصرى خاض خلال هذه التجربة غمار
كثيرة تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها ، ثم استطاع فى حقبة
قصيرة من الزمان أن يقهر جميع أعداء ثوراته المتعددة ، وان يخرج
بقوة اندفاع متزايدة الى مرحلة الانطلاق نحو التقدم •

ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع أن يشل
فاعليات طيقات من المجتمع القديم ، كانت قادرة على خداعه بالتظاهر

ياشترائها معه في ضرب الاستعمار ؟ بينما هي في الواقع متصلة في مصالحها به .

ان حرب التحرير التي كان يمكن بالمفهوم التقليدي أن تحتاج الى وحدة جميع الطبقات في الوطن ، حققت انتصارها في الواقع حين حمت نفسها من أى ضربة خائنة في الظاهر .

ان الشعب المصري خاض معركة التحرير ضد الاستعمار ، ولم تخدعه المظاهر ، وحرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم في مواصلة الاستغلال .

وفي نفس الوقت فان الشعب المصري وهو يجابه الثورة من أجل التطوير ، ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها في اتجاه التنمية ، لم يغيب عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت في ظروف نورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى أرباح لها ، لأنها - بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل في التنمية - تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التي تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية .

ان الشعب المصري في ثورته الأصلية ضرب جميع الاحتكارات المحلية في نفس الوقت الذي كانت هذه الاحتكارات تتصور أن حاجته اليها بسبب ضرورات التطوير ماسة وشديدة .

ان هذه الثورة الأصلية هي التي مكنت الشعب المصري - وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج - أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج .

وفي نفس الوقت أيضا فان الشعب المصري - ابان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك ابان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطني لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية - في نفس هذا الوقت فان الشعب المصري رفض ديكتاتورية أى طبقة من الطبقات ، وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة .

وفي نفس الوقت أيضا فان الشعب المصري ، تحت ظروف هذه المارك الثورية المتشابكة المتداخلة ، كان مصرا على أن يستخلص ،

للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه ، علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم اخلاقية جديدة وتعبّر عنها ثقافة وطنية جديدة •

لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحيوية وشباب ، مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى ، بدأ فيه عصر الرأسمالية ، الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء •

ان هذه الصّور ، من الثورة الشاملة ، تكاد فى الواقع أن تكون سلسلة من الثورات ، وفى المنطق التقليدى حتى لحركات ذات طابع ثورى سبقت فى التاريخ ، فان هذه الثورات كان لابد لها أن تتم فى مراحل مستقلة يستجمع الجهد الوطنى قواه بعد كل مرحلة منها ليواجه المرحلة التالية •

لكن العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من انجازه بالثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة يصنع - حتى بمقاييس الثورات العالمية - تجربة ثورية جديدة •

ان هذا العمل العظيم تحقق بفضل عدة ضمانات تمكن النضال الشعبى من توفيرها •

أولا - ارادة تغيير ثورى ترفض أى قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها •

ثانيا - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير •

ثالثا - وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسان المعاصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ •

رابعا - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يصددها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد •

خامسا - ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسانية فى كل زمان ومكان •

وان أعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر ولتجربته

الرائدة هو الدور الذي استطاع أن يؤثر به في حياة أمته العربية وخارج حدود وطنه الصغير الى أفاق وطنه الأكبر .

ان تجربة الشعب المصرى أحدثت أصداء بعيدة المدى في نضال أمته العربية .

ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة في الأرض العربية كلها ، وليس من شك في أن هذه الحركة كانت أحد الدوافع القوية التي مكنت من أنجاح النورى في مصر .

ان الأصداء القوية ، التي أحدثتها ثورة الشعب المصرى في الأفق العربى كله ، عادت اليه مرة أخرى على شكل قوة محركة تدفع نشاطه وتمنحه شبابا متجددا .

ان ذلك التفاعل المتبادل يؤكد - في حد ذاته - وحدة شعوب الأمة العربية .

واذا كانت التجربة الثورية الشاملة قد ألقىت مسئوليتها الأولى على الشعب العربى في مصر ، فان تجاوب بقية شعوب الأمة العربية مع التجربة ، كان من الأسباب القوية التي مكنت الشعب المصرى أن ينتصر ، وليس من شك في أن الشعب المصرى مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره في خدمة قضية الثورة الشاملة في بقية شعوب أمته العربية .

ان أصداء النصر الذي حققه الشعب العربى في مصر لم تقتصر على أفاق المنطقة العربية . وانما كانت للتجربة الجديدة الرائدة آثارها البعيدة على حركة التحرير في أفريقيا وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية .

ان معركة السويس ، التي كانت أحد الأدوار البارزة في التجربة الثورية المصرية ، لم تكن لحظة اكتشف فيها الشعب المصرى نفسه ، أو اكتشفت فيها الأمة العربية امكانياتها فقط . وانما كانت هذه اللحظة عالمية الأثر ، وأت فيها كل الشعوب المغلوبة على أمرها أن في نفسها طاقات كامنة لا حدود لها ، وانها تقدر على الثورة ... بل ان الثورة هي طريقها الوحيد .

الباب الثالث

في ضرورة الثورة

نقد أثبتت التجربة - وهي مازالت تؤكد كل يوم - أن الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يعبر عليه من الماضي إلى المستقبل .

فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ومن الرواسب التي أثقلت كاهلها ، فإن عوامل القهر والاستغلال التي تحكم فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا . وانما لابد على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا .

والثورة هي الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذي أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فإن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذي طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة في التقدم ، ولا بد - والأمر كذلك - من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات - المعنوية والمادية - للأمة لتحمل هذه المسؤولية .

والثورة بعد ذلك هي الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدي الكبير الذي ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التي لم تستكمل نموها ، ذلك التحدي الذي تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التي تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف . فانها - بما توصلت اليه من المعارف - تيسر للمتقدمين أن يكونوا أكثر تقدما ، وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا - بالنسبة اليهم - أكثر تخلفا ، برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم .

إن الطريق الثوري هو الجسر الوحيد الذي تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع اليه . والثورة

العربية ، أداة النضال العربي الآن وصورته المعاصرة ، تحتاج إلى أن تسلح نفسها بعدرات ثلاث ٠٠ تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التي تخوض غمارها اليوم ، وأن تنتزع النصر محققة أهدافها من جانب ، ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات الثلاث هي :

أولاً - الوعي القائم على الاقتناع العلمي النابع من الفكر المستنير والنائج من المناقشة الحرة التي تتمرد على سياط التعصب أو الإرهاب .

ثانياً - الحركة السريعة الطليقة التي تستجيب للظروف المتغيرة لآلتي يجابهها النضال العربي ، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية .

ثالثاً - الوضوح في رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار ٠٠ وتجنب الانسياق الانفعالي الى الدروب الفرعية التي تبتعد بالنضال الوطني عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وان الحاجة الى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية من الظروف التي تعيشها التجربة الثورية العربية ٠٠ وتباشر تحت تأثيراتها دورها في توجيه التاريخ العربي .

ان الثورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقا جديدا امام أهداف النضال العربي .

ان عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت في نهاية المطاف أهداف النضال العربي ظاهرة واضحة ، صادقة في تعبيرها عن الضمير الوطني للأمة وهي :

* الحرية .

* والاشتراكية

* والوحدة

بل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل
مضمونها ويرسم حدودها •

لقد أصبحت الحرية الآن ، تعنى حرية الوطن ، وحرية المواطن
وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية ، هي : الكفاية ، والعدل •

وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر
الطبيعى لأمه واحدة مزقها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها
والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الاجماع على
قبولها ، تنويجا للدعوة والعمل معا •

لقد كانت هذه الأهداف نداءات مستمرة للنضال العربى ••
ولكن الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديد أمام
هذه الأهداف •

والحاجة الى طريق جديد لا تصدر عن رغبة فى التجديد لذاته ،
ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وانما لأن الثورة العربية تواجه
ظروفا جديدة ، ولا بد لها فى مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد
الحلول الملائمة لها •

ومن ثم فان التجربة الثورية العربية لا تستطيع أن تنقل
ما توصل اليه غيرها •

ومع أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض
خلافاً فى منهاج كل منها لحل مشاكله ، الا أن الخلاف الأكبر هو ما
تقرضه الظروف المتغيرة التى تسود العالم كله وتحكمه ، خصوصا
هذه التغيرات البعيدة المدى التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية
الثانية من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ م •

ان هذه الظروف تأتى بتغيرات شاملة وعميقة على الجو الذى
يجرى فيه النضال الوطنى لكل الأمم •

وليس معنى ذلك أن النضال الوطنى للشعوب وللأمم مطالب

اليوم بأن يبتكر مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن معناه أنه مطالبة اليوم بأن يجد الأساليب المسيرة لاتجاه التطور العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة .

ان أبرز التغيرات التي طرأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا - تعامل قسوة الحركات الوطنية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حتى لقد استطاعت هذه الحركات ان تقود معارك عديدة ، ومنتهرة ، ضد القوى الاستعمارية ، ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمي فعال .

ثانيا - ظهور المعسكر الشيوعي كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادي والمعنوي يوما بعد يوم في مواجهة المعسكر الرأسمالي .

ثالثا - التقدم العلمي الهائل الذي حقق طفرة في وسائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير .

كما أنه حقق طفرة في أسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد انها أصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ماتقدر على الحاقه من الازوال بجميع الاطراف في أية معركة .

هذا فضلا عن التغير الاساسي المذهل الذي حققه هذا التقدم العلمي في وسائل المواصلات لدرجة ان تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التي كانت تفصل ما بين الامم فعليا وفكريا .

رابعا - نتائج هذا كله في محيط العلاقات الدولية ، واهمها زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم ، كالامم المتحدة ، والدول غير المنحازة ، وقوة الرأي العام العالمي .

وفي نفس الوقت اضطر الاستعمار تحت هذه الظروف الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر ، عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل ، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية ، وعن طريق الحرب الباردة التي تدخل في نطاقها

محاولة تشكيل الامم الصغيرة في قدرتها على تطوير نفسها ، على
الاسهام الإيجابي المتكافئ في خدمة المجتمع الإنساني .
ان هذه التغييرات الضخمة في العالم تأتي معها ظروف
جديدة تؤثر تأثيرا لا جدال فيه على العمل من أجل اهداف
النضال الوطني لكل الامم بما في ذلك اهداف الأمة العربية .

واذا كانت اهداف النضال العربي هي الحرية والاستراكية
والوحدة . فان التغييرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل
العمل من اجلها .

تفاعل هذه التغييرات العالمية مع ارادة الثورة الوطنية، لم
يعد أسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحرية،
فان الشعب العربي في مصر تمكن من أن يحمل السلاح بنجاح
في بور سعيد دفاعا عن الحرية واستطاع أن يحقق سنة ١٩٥٦
انتصارا حاسما مازالت تتردد أصداؤه ، كما تمكن الشعب
العربي في الجزائر من مواصلة الحرب المسلحة أكثر من سبع
سنوات اصرارا على الحرية .

كذلك فان العمل الاشتراكي لم يعد حتما عليه ان يلتزم
التزاما حريبا بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر .

ان تقدم وسائل الإنتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية،
في مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات .. وازدياد فرص
السلام في العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذري
في نفس الوقت - يخلق ظروفًا جديدة أمام التجارب الاشتراكية
تختلف تماما عن الظروف السابقة ، بل انها تستوجب هذا
الاختلاف وتحتمه كضرورة .

والامر كذلك في تجربة الوحدة .. فان النماذج السابقة لها
في القرن التاسع عشر - وأبرزها تجربة الوحدة الألمانية وتجربة
الوحدة الإيطالية - لم تعد تقبل التكرار .. وان اشتراط الدعوة
السلمية واشتراط الاجماع الشعبي ليس مجرد تمسك بأسلوب
مثالي في العمل الوطني .. وانما هو فوق ذلك ، ومعها ، ضرورة
لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية في ظروف

العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها وضد أعدائها الذين مازالت قواعدهم على الأرض العربية ذاتها ، سواء أكانت هذه القواعد في قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها ، أم كانت في مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التي يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكري .

والثورة العربية وهي تواجه هذا العالم لا بد لها أن تواجه بفكر جديد لا يحبس نفسه في نظريات مفققة يقيد بها طاقته ، وأن كان في نفس الوقت لا يتعزل عن التجارب الفنية التي حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .

أن التجارب الاجتماعية لاتعيش في عزلة عن بعضها ، وإنما التجارب الاجتماعية - كجزء من الحضارة الإنسانية - تعيش بالانتقال الخصب وبالتفاعل الخلاق . .

أن مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد . لكنه في كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان . وكذلك التجارب الاجتماعية . انها قابلة للانتقال ، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل . قابلة للدراسة المفيدة ، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار .

وهذه أولى مسؤوليات القيادات الشعبية الثورية للأمة العربية . ومعنى ذلك أن هذا العمل الثوري الطبيعي ، لا بد أن تتحمل القسط الأكبر منه القيادات الشعبية الثورية في الجمهورية العربية المتحدة التي فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النواة ، في طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للأمة العربية .

أن هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن أن تتأمل تاريخها ، وأن تنظر الى واقع عالمها ، ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة في ثبات على أرضها .

الباب الثالث

جذور النضال المصري

منذ زمان بعيد في الماضي ، لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التي تعيش فيها الأمة العربية الآن ..

وكانت تيارات التاريخ التي تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الإيجابية في التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعيش حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة بها . بل كانت دائما - بالوعي ، وباللاوعي في بعض الأحيان - تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل . وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية والانسانية الاولى ، كما تؤكدنا بعد ذلك وقائع عصون السيطرة الرومانية والافريقية .

وكان الفتح الاسلامي ضوئا أبرز هذه الحقيقة وأثار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحي .

وفي اطار التاريخ الاسلامي ، وعلى هدى رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية .

وقبل ان ينزل ظلام الغزو العثماني على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها .

كان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية في صد أولى موجات الاستعمار الاوربي التي جاءت متسترة وراء صليبي المسيح ، وهي أبعد ماتكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

وكان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية في رد غزوات التتار الذين اجتاحتوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الخراب معهم والدمار .

ثم كان قد تحمل المسئولية الادبية في حفظ التراث الحضارى العربى وذخائره الحافلة . وجعل من ازهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التى فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين ، والذين منها براء .

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت - كما يقول بعض المؤرخين - فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر وجدت الازهر يروج بتيارات جديدة تتعدى جدرانها الى الحياة فى مصر كلها . كما وجدت ان الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة ، والذي كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الاصيل فى هذا الشعب ، وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد .

واقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرتها المالىك وتمردا مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى . وبرغم ان هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت الايمان .

على ان الحملة الفرنسية جاءت معها نزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر فى ذلك الوقت . جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورنها الحضارة الاوربية بعد ان اخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالاساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة احوال مصر وبالكشف عن اسرار تاريخها القديم .

وكان هذا النزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى .

ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هي القوة الدافعة وراء عهد محمد علي ، وإذا كان هناك شبه أجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ، فإن المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه . ولقد ساق مصر وراءه إلى مفامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

أن اليابان الحديثة بدأت تقدمها في نفس هذا الوقت الذي بدأت فيه حركة اليقظة المصرية ، وبينما استطاع التقدم الياباني أن يعضى ثابت الخطى ، فإن المفامرات الفردية عرقلت حركة اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة ألحقت بها أفدح الأضرار .

أن هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الاجنبي في مصر على مصراعيه ، بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت أقربها في ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد .

ومن سوء الحظ أن النكسة وقعت في مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار ، فإن الاستعمار كان قد تطور في ذلك الوقت من مجرد احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها إلى مرحلة الاحتكارات المالية لاستثمار رؤوس الاموال المنهوبة من المستعمرات .

وكانت النكسة في مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر ، وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر إلى حقول كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التي قل ورودها إلى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الاهلية الأمريكية .

ولقد عاشت مصر في هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الاجنبية ، ولمصلحة عدد من المغامرين الاجانب الذين تمكنوا من السيطرة على

امراء اسرة محمد على ، وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التي
اصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على ان روح هذا الشعب لم تستسلم وانما استطاعت تحت
المحن المصيبة في هذه الفترة ان تختزن طاقات تحفزت لاطلاقها
في اللحظة المناسبة .

وكانت هذه الطاقة هي العلم الذي حصل عليه آلاف من
شباب مصر الرواد ممن أرسلوا - أيام الصحوة التي سبقت
النكسة من حكم محمد على - الى أوروبا ليتمكنوا من العلم الحديث،
فان هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن ان يجلبوا معهم بذورا
صالحة مالبثت التربة الثورية الخصبة لمصر ان احتضنتها لتخرج
منها بشائر نبت ثقافي جديد راح ينشر الوانا رائعة من الازهار على
ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة ان هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادي
النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التي لفتت أنظار العناصر
المتطلعة الى التقدم في المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها في
النصف الثاني من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربي كله
ومسرعا لفتونه وملتقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود
المصطنعة والوهومة .

ولقد احست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة في المنطقة
بالامل الجديد يستجمع قواه ويتحفز ، وكانت بريطانيا بالذات
لا تحول أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهند
ومن ثم ، ألقت بثقلها كله في المعركة الثورية التي لاحت مقدماتها
بين القوى الشعبية وبين اسرة محمد على الدخيلة المقامرة .

وكانت ثورة عرابي هي قمة رد الفعل الثوري ضد النكسة .

وكان الاحتلال البريطاني العسكري لمصر سنة ١٨٨٢ - ضانا
لمصالح الاحتكارات المالية الاجنبية ، وتأييدا لسلطة الخديو ضد
الشعب - هو التعبير عن ارادة الاستعمار في استمرار بقاء
النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرية ومؤامرات المصالح
الاحتكارية الاستعمارية ، والاقطاع الذى أقامته أسرة محمد على
باحتمكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء
المستغلين الأجانب - ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة
على الأرض المصرية .

ان وادى النيل ، لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية
فى مواجهة هذا الإرهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال
الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان اصدااء المدافع التى ضربت الاسكندرية واصدااء القتال
الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكذب تخفت حتى
انطلقت اصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لامتوت لهذا
الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التى لم تقهرها المصائب
والمصاعب .

لقد سكت أحمد عرابى ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ
يجلجل فى آفاق مصر .

ومن عجب ان هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار
والمعاونون معه انها فترة الخمود ، كانت من أخصب الفترات فى
تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من
جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح
الدينى .

وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بان تكون مصر للمصريين .

وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة .

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت ان
تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وبعد خيبة
الامل فى الوعود البراقة التى قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال
الحرب وفى مقدمتها وعود ويلسون التى ما لبث هو نفسه أن تنكروا
لها وأعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود

النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة اكثر من مائة عام متواصلة دون أن يستسلم أو ينهزم ..

ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة الطويلة ، فان الاسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الاسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

ان هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ولابد من تقييمها فى هذه المرحلة تقييما امينا ومنصفا .

اولا - ان القيادات الثورية أغفلت اغفالا - يكاد ان يكون تاما - مطالب التغيير الاجتماعى ، على ان تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الاراضى اساسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا فى مفهومه الاجتماعى ، الا أن قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعى ، حتى لقد ساد تحليل خاطئ فى هذا الظرف رده بعض المؤرخين ، مؤداه أن الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لاثور الا فى حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى اعقاب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وذلك استدلال سطحي فان هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الاراضى وطبقة التجار والمصدرين الاجانب الذين استفادوا من ارتفاع الاسعار ، وبذلك زاد- التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون ان تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره . وكان هذا الحرمان فى القاعدة - بتناقضه مع الرخاء فى القمة - من أسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها .

لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ ، باغفائها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع أن تبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة

للشعب إلا إذا مدت أنديفاعها الى ما بعد الواجهة السياسية
الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى أعماق المشكلة
الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض اوجه النشاط المالى هي
قصارى الجهد فى ذلك الوقت ، فى حين ان الدعوة الى اعادة توزيع
الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هي المطلب الحيوى الذى يتحتم
البدء فيه من غير تأخير أو ابطاء .

ثانيا - ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع ان
تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ،
ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام
على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات فى ان تتعلم من التاريخ . وفشلت
أيضا فى ان تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذى كان يعامل الامة
العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تنبه الى خطورة وعد
« بلفور » الذى أنشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الارض
العربية وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى ، فى ساعة من اخطر ساعات
الازمة ، حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى
الاستعمارية من ان تتعامل مع امة عربية ممزقة الاوصال مفتتة
الجهد .

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة
العربية ومع العراق .
وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان .

بل وصل الهوان بالامة العربية فى ذلك الوقت الى حسد ان
جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت
بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربى
وانحرفوا عن أهدافه .

كل هذا والحركة الثورية الوطنية في مصر تتصور أن هذه الأحداث لا تعنيها . وانها لا ترتبط مصيريا بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا - أن القيادات الثورية لم تستطع أن تلاثم بين اساليب تضالها وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت . ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعلا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي ، وكان منطق الاوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط .

ان هذا الاستعمار في هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية هريجة تحت حراب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتي الذي منحه الاستعمار ، والذي اوقع الوطن باسم الدستور في محنة الخلاف على الفنائم دون نصر .

وكانت النتيجة ان اصبح الصراع الحزبي في مصر ملهة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية في هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ - التي عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتي اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة في ذلك الوقت - بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة ١٩١٩ . فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر ، بينما صلبها - في كل عبارة من عباراته - يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى .

الباب الرابع

درس النكسة

لقد كانت فترة الخطر الحقيقي على نضال الشعب المصري الطويل هي هذه الفترة الحافلة بالحديعة ، ما بين انتكاسة سنة ١٩١٩ الى حين تنبّهت القوى الشعبية للخطر الذي يتهددها من منطق المساومة والاستسلام ، ومن ثم بدأ التآهب النفسى لثورة يوليو ١٩٥٢ .

ان هذه الفترة كانت قادرة — لولا صلابة الشعب ومعدنه الاصيل — ان تحمل البلاد الى حالة من اليأس تخنق كل حوافز الرغبة في التغيير او تلحق بها الشلل الذى يمنعها من الحركة .

ان هذه الفترة التى يمكن أن ننظر اليها الآن باعتبارها فترة الازمة الكبرى كانت حافلة بالواجهات المضللة التى تخفى وراءها الاطلال المتهاوية من بقايا ثورة ١٩١٩ .

لقد كانت القيادات الباقية من ذكريات الثورة ما زالت واقفة فى المقدمة ، ولكن هذه القيادات فقدت كل طاقاتها الثورية، واسلمت كل الشعارات التى رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبار ملاك الارض الذين كانوا دعامة التنظيمات الحزبية القائمة ، واشركوا فيها بعض الانتهازيين الذين اجتذبتهم عملية تقسيم الغنائم بعد انتكاسة الثورة .

ولقد ظهرت فى هذا الجو فئات طفيلية .

لقد استطاع هذا الانحراف ان يجلب الى الجو الحزبى الفاسد جماعات من المثقفين ، كان فى قدرتهم ان يكونوا حراسا على امانى الثورة الحقيقية ، لكن الاغراء كان أقوى من مقاومتهم

كذلك استطاع هذا الانحراف أن يمهّد لفئة من الراساليين ورثوا في حقيقة الأمر نفس دور المفامرين الأجانب في القرن التاسع عشر ، بكل سطحية التي لاتهم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزحها في أقل وقت ممكن .

ثم انتهى المطاف بهذه الأحزاب جميعا إلى الحد الذي دفعها للارتقاء في أحضان القصر تارة ، وفي أحضان الاستعمار تارة أخرى . وفي الواقع كان القصر والاستعمار يحكم مصالحيهما في صف واحد وإن بدت الخلافات السطحية بينهما في بعض الظروف . لكن الحقيقة الكبرى أن كليهما كان يقف في الصف المعادى لمصالح الشعب . . والمضاد لاتجاه التقدم .

أن سلطة الشعب كانت خطرا على أوضاعهما الدخيلة ، واتجاه التقدم كان محققا أن يجرفهما معا إلى نفس المصير .

وفي ذلك الوقت أيضا كانت هناك واجهة ديمقراطية مضللة ، استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب من حقيقة مطالبه .

أن الديمقراطية بالطريقة التي جرت بها ممارستها في مصر تلك الفترة كانت ملهاة مهينة .

أن الشعب لم يعد صاحب السلطة . . وإنما أصبح الشعب أداة في . . السلطة أو بمعنى أصح ضحية لها .

ولم تعد أصوات الجماهير هي التي تقرر خط السير الوطني ، وإنما أصبحت أصوات الجماهير تساق وفقا لإرادة السلطات الحاكمة وأصدقائها .

ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لإغفال الجانب الاجتماعي من أسباب ثورة الشعب سنة ١٩١٩ .

أن الذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم ويملي فوقهم إرادته .

أن حرية رغيف الخبز ضمان لأبد منه لحرية تذكرة
الانتخابات

ان هذه الازمة العنيفة فتحت أمام سلطات الاسرة المالكة
ابوابا جاهد النضال الشعبى طويلا لكى يسدها .

لكن انتكاسة الثورة شجعت الاسرة المالكة على تجاوز كل
الحدود . وفى جو الازمة لم يعد الدستور - الذى رضى به
القيادات الثورية منحة من الدخيل ومنه - الا مجرد قصاصة
ورق . بهتت عليها الحقوق الشكلىة التى كانت قد القيت للشعب
لينشغل بها ويتلهى .

ولقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى أمام
سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد . . وركمت جميعا
تتمس الرضا الذى يصل بها الى مقاعد الحكم . . وتخلت بذلك
من الشعب ، وأهدرت كل قيمة له ، ناسية بذلك انها تتخلى
طواعية عن مصدر قوتها الوحيد ومنبعها الاصلى .

وانتهى الامر الى حد أنهم هانوا على الشيطان الذى باعوه
أرواحهم فوصل بهم الهوان الى حد أن تغير الوزارات أصبح له
ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

ان القيادات الوطنية حين تخلع جلورها من التربة الشعبىة
تحكم على نفسها بالدبول وبالموت .

ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر فى حلقه بمرارة اللذ
الذى أحسه فى هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار
بنضاله استهانة فاقت كل حدود للاحتمال البشرى .

ان الثورة على الاستعمار حق طبيعى لكل الشعوب المستعمرة
لكن الكراهية المرة التى يشعر بها شعبنا تجاه المستعمرين - والتى
مازال يشعر بها حتى الآن ، رغم بعد اسبابها - تستمد مبرراتها
من هذه الفترة .

ان الاستعمار فى هذه الفترة لم يكتف بارهاب شعوب الامة
العربية كلها ، وانما استهان بنضالها وبحقها فى الحياة .

أن الاستعمار تنكر لكل عهوده التي قطعها على نفسه خلال الحرب العالمية الاولى .

وكانت الامة العربية تتصور انها قريبة من يوم الاستقلال ويوم الوحدة .

ان الامل في الاستقلال تلقى ضربات قاسية ، فان البلاد العربية قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها بل وفق نزواتها ، واخترع ساسة الاستعمار كلمات مهينة لتفطية الجريمة التي اقدموا عليها ، ككلمات الانتداب والوصاية .

ان قطعة من الارض العربية في فلسطين قد اعطيت من غير سند من الطبيعة او التاريخ لحركة عنصرية عدوانية .. ارادها المستعمر لتكون سوطا في يده يلهب به ظهر النضال العربي اذا استطاع يوما أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الازمة الطاحنة، كما ارادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز المشرق من المغرب .

تم ارادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للامة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي .

ان ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا ، ولا تقيم وزنا لوجود الامة العربية أو لكرامتها .

ان سخرية القدر من الامة العربية وصلت الى حد ان جيوشها التي دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربي فيها كانت تحت القيادة العليا لاحد العملاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن الخسر . بل ان العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت في يد ضابط انجليزي يتلقى أوامره من نفس الساسة الذين اعطوا للحركة الصهيونية « وعد بلفور » الذي قامت على اساسه الدولة اليهودية في فلسطين .

ان سنوات طويلة سوف تمضي قبل أن تنسى الامة العربية مرارة التجربة التي عاشتها في هذه الفترة محصورة بين الارهاب والاهانة .

ان الامة العربية خرجت من هذه التجربة باصرار عميق على

كراهية الاستعمار وعلى هزيمته ، أنها خرجت بدرس عظيم الفائدة
من حقيقته ، ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب ،
وانما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها .

ان الشعب المصرى بدأ يتأهب الاستئناف دوره التاريخى
حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنزاح الاشباح
الكثيبة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى .

ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسه ، برفضه العنيد أن
يشترك فى الحرب التى لم تكن فى نظره الا صراعا على المستعمرات
والاسواق . . بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطانى
الفرنسى ، الذى جر على البشرية كلها ويلات لاحدود لها من القتل
بالجملة والدمار الشامل .

لقد رفض الشعب المصرى كل الشعارات التى رفعها
المتحاربون اعلاما فوق رؤوسهم ليخدعوا بها الشعوب .

وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من تأييده للذين
تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا فى مكاسب السوق السوداء التى
فرستها الحرب وظلالها القائمة .

وعمت الشباب المصرى موجة من السخط والغضب على كل
الذين منوا ايديهم للاحتلال وقبلوا وجوده . ولقد ترددت فى مصر
فى ذلك الوقت اصدااء طلقات الرصاص ، وتجاوبت اصدااء
انفجارات القنابل وكثرة التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها
واساليبها .

لم تكن تلك هى الثورة ، وانما كان ذلك هو التمهيد لها .
كانت تلك هى مرحلة الغضب التى تمهد لاحتمالات الثورة .
ان الغضب مرحلة سلبية .

ان الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة اوضاع جديدة .
ان غضب الشعب المصرى المهد للتغيير بدأ يتجاوز اسطاق
الفردى الى النطاق الجماعى .

ان ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حد
الاستبساك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الارض وبين سادة
الارض المتحكمين فيها وفي اقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منذ
أقدم العصور ، وان كانوا منذ أقدم العصور قد حرموا منها .

وحريق القاهرة - مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين - كان
يمكن اطفأؤه ، لكن ثورة السخط الشعبى زادته اشتعالا .

ان الفئة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات
الشعب ، وكانت غارقة فى حياتها المترفة لاتشعر بعذاب الجموع
أو آلامها .

ان شرار الغضب اشعل من الحرائق فى القاهرة اكثر مما
أشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق .

ان الجماهير فى القرية وفى المدينة كانت قد عبرت بما فيه
الكتابة عن ارادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة فى تاريخ
مصر سنة ١٩٥٢ .

* * *

ان أعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ان القوات التى
خرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هى صانعة الثورة ، وانما
لكانت اداة شعبية لها .

لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التى تحركت فى
الجيش تلك الليلة الخالدة ، هى انها استولت على الامور فيه ،
واختارت له المكان الذى لا مكان له غيره ، وهو جانب النضال
الشعبى .

انها قامت بعملية تصحيح للاوضاع بالغة الاهمية والخطر فى
تلك الظروف ، متحدية بذلك ارادة كل القوى الحاكمة التى ارادت
هزل الجيش عن النضال الشعبى .

ان الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش
الى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة امانيه .

ان الجيش في تلك الليلة اعلن ولاءه للنضال الشعبى ١٩١٩
ومن ثم فتح الطريق امام ارادة التغيير .

ان انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع اثنين هائلين
في نفس الليلة .

لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى ادايتها التى كانت تهدد
بها ثورة الشعب .

كذلك فانه ساهم النضال الشعبى في مواجهة قوى السيطرة
الاجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر ان يصد عنه ضربات
الخيانة والفساد .

ان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ولكن الطريق اليها قد
فتح على مصراعيه تلك الليلة العظيمة ..

ولقد اثبت الوعي الثورى في مصر قدرته على تحمل المسؤولية
الكبرى التى اقلتتها تطورات الظروف عليه .

ان الوعي الثورى استمد من حسه الوطنى الصافى قدرة على
الرؤية الواضحة البعيدة المدى ، وبذلك امكن اجتياز العقبات التى
كان يمكن ان تعترض طريق التغيير الثورى في مثل ظروف التجربة
التي عاشتها مصر تلك الايام .

لقد كان يمكن ان يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣
يوليو الى مجرد تغيير للوزارة القائمة او لنظام الحكم .

وكان يمكن ان يتحول من ناحية اخرى الى ديكتاتورية
مسكرية تضيف الى التجارب الفاشلة تجربة اخرى فاشلة .

لكن اصالة الوعي الثورى وقوته سيطرت على اتجاهات
الامور ومنحت جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها في توجيه
النضال الوطنى .

ان اصالة هذا الوعي وقوته هي التى فرضت ان يكون الحدث
الكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد
الامانى الوطنيه الى مجراها الثورى السليم الذى ضاع منها بسبب
انتكاسة ثورة ١٩١٩ .

كما ان أصالة هذا الوعي وقوته هي التي رفضت تماما كل احتمالات قيام ديكتاتورية عسكرية ووضعت القوى الشعبية وفي طليعتها قوى الفلاحين والعمال موضع القيادة الفعلية .

كذلك ففي هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعي الثوري الاصيل على منطق دعاة الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة

ان احتياجات الوطن لم تكن تكتفى بترميم البناء القديم المتدامى وصلبه بالقوائم تسنده واعادة طلائه .

وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت اساس .. صلبا شامخا .

ولقد كانت أكبر حجة ضد منطق دعاة الاصلاح ان البناء القديم انهار انقاضا وركاما في مواجهة التجربة الجديدة .

ان سقوط النظام الذي كان سائدا قبل الثورة .. هذا السقوط الكامل السريع .. كان يقطع بعدم جدوى محاولات الترميم .

لكن سقوط النظام القديم لم يكن هدف التطلع الثوري .. ان التطلع الثوري بكل آماله ومثله العليا يهتم بالبناء الجديد أكثر من اهتمامه بالانقاض التي تداعت .

ان الباب الذي انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو ظل مفتوحا لفترة طويلة قبل أن يدخل منه التغيير الحتمي الذي طال انتظاره . لقد كانت هناك انقراض النظام القديم وحطامه تسد الطريق، كما كانت هناك رواسب متعفنة من مطامعه البالية المهزومة .

وفي الوقت نفسه فان القيادات السياسية التي كانت تتصدى الحياة العامة سقطت كلها تحت انقراض النظام القديم الذي شاركت فيه جميعها بانحرافاتهما عن الاهداف الاصلية التي كان يجب التزامها في ثورة ١٩١٩ . لقد كانت جميعها شريكة في سياسة

« ساوم واستلم » التى صاحبت فترة الازمة وطبعتهما بهما
الطابع المين .

وكانت الاوضاع الطبقة قد ابعدت عناصر كثيرة صالحه
للقيادة الفكرية عن صفوف القوى الشعبية المتطلعة للثورة والمطالبة
بها .

وفى نفس الوقت فان الطلائع الثورية التى صنعت أحداث
ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير
الثورى الذى تصدت لمقدماته .

لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادئ السنة المشهورة
ولكن هذه المبادئ كانت اعلاما للثورة وليست أسلوب عمل
لورى ومنهاج تغيير جذرى .

ولقد كان الامر من الصعوبة بمكان خصوصا فى جو التغيير
العالمى البعيد المدى العظيم الاثر .

لكن الشعب المعلم صانع الحضارة . راح يلحق طلائعه اسرار
اماله الكبرى ومضى يحرك المبادئ الستة بالتجربة والخطا نحو
وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى
يريد . وراح الشعب الكادح يكسب مواد البناء ويقتل جميع
القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف الجماهير
الواسعة .

ان الشعب المعلم اراد لطلائعه الثورية ان تنضم الى صفوف
العمل الجماهيرى .

واوكل الى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية البناء .

ثم راح يشرف بوعى وجدارة على التحول الرائد الخلائق نحو
الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

الباب الخامس

عن الديمقراطية السليمة

ان الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى .

انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عتيد لكل الموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدتها ، كما أنها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تمويضا لما فات ووصولا الى الآمال الكبرى التى تبلق خلال المثل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة منه .

من هنا فان العمل الثورى الصادق لا يمكن بغير سمتين أساسيتين :

أولهما : شعبيته ..

وثانيتهما : تقدميته ..

ان الثورة ليست عمل فرد .. والا كانت انفعالا شخصيا وناسا ضد مجتمع بحاله .

والثورة ليست عمل فئة واحدة .. والا كانت تصادما مع الاغلبية .

وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ، بمدى ماتعبر به عن الجماهير الواسعة ، ومدى ماتعبره من قوى هذه الجماهير لاعادة صنع المستقبل ، ومدى مايمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة .

والثورة تقدم بالطبيعة .

ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرصه لجرد

التغيير نفسه خلاصاً من الملل ، وانما نطلبه وتسعى اليه وتقرضه تحقيقاً لحياة افضل تحاول بها ان ترتفع بواقعها الى مستوى امانيها .

ان التقدم هو غاية الثورة ، والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم - مما كان قائماً بالفعل - الى ما ينبغى ان يقوم بالامل .

ان الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً شعبياً .

ان الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لتحقيق اهدافه .

كذلك فان الاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً تقديمياً .

فان الاشتراكية هي اقامة مجتمع الكفاية والعدل . . . مجتمع العمل وتكافؤ الفرصة . . . مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

ان الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتداداً واحداً للعمل الثورى .

ان الديمقراطية هي الحرية السياسية . . . والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما او بدون اى منهما لا تستطيع الحرية ان تحلق الى آفاق الغد المرتقب .



ان عمق الوعي الثورى للشعب المصرى ووضوح الرؤية امامه بفعل الصدق مع النفس . . . قد مكناه غداة النصر العظيم في معركة السويس من ان يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم ان يدرك انه لم يحصل على الحرية في معركة السويس ، وانما هو

في معركة السويس استخلص ارادته لكي يصنع بها الحرية ثورياً

ان المعركة المجيدة مكنته من أن يكتشف قدراته وامكانياته وبالتالي ان يوجه هذه القدرات والامكانيات ثوريا لتحقيق الحرية

ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن نهاية المطام وانما كان بداية العمل الحقيقي ، وكان مجرد مركز أكثر ملاءمة لمواصلة الحرب من أجل الحرية الحقيقية وضمائها مزدهرة على أرضه الى الابد .

ان السؤال الذي طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم في

السويس هو
« لن هذه الإرادة الحرة التي استخلصها الشعب المصري من قلب المعركة الرهيبة ؟ »

وكان الرد التاريخي الذي لا رد غيره هو :

« ان هذه الإرادة لا يمكن أن تكون لغير الشعب ، ولا يمكن أن تعمل لغير تحقيق أهدافه » .

ان الشعوب لاستخلص ارادتها من قبضة الفاصب لكي تضعها في سناحف التاريخ . وانما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هي أخطر المراحل في تجارب الأمم انها النقطة التي انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالأمل في نتائج باهرة ولكنها نسيت نفسها بعد أول انتصار لها ضد الضغط الخارجي ، وتوهمت خطأ ان أهدافها الثورية تحققت ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية ان عناصر الاستغلال الداخلي متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجي فان الصلة بينهما والتعاون تفرضهما ظروف تبادل المنافع والمصالح على حساب الجماهير .

ان هذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات

الدستورية الخادعة وتتصور بذلك أن الحرية استوفت حقوقها»

ولكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائما - وبعد فوات
الآوان في كثير من الأحيان - أنها بقصورها عن التغيير الثوري في
معناه الاقتصادي سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقي ولم
تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لاتلبث أن تحطم وتنهار
بفعل التناقض بينها وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك ففي هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطني تنتكس
حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلي نظريات لا تنبع
من التجربة الوطنية .

أن التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي ليس
معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة
الوطنية .

أن الحلول الحقيقية لمشاكل أي شعب لا يمكن استيرادها من
تجارب شعوب غيره .

ولا تملك أية حركة شعبية - في تصديها لمسئولية العمل
الاجتماعي - أن تستغنى عن التجربة .

• أن التجربة الوطنية لا تعترض مقدما تخطيطه جميع النظريات
السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التي توصل اليها غيرها ،
فإن ذلك تعصب لاتقدر أن تتحمل تبعاته ، خصوصا وأن ارادة
التغيير الاجتماعي في بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة أشبه
بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكري .

لكنها في حاجة الى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وأن تمزجه
بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية .

• أنها تحتاج الى معرفة بما يجري من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هي الى ممارسة الحياة على أرضها ،
وأن تجربة الصواب والخطأ هي في حياة الأمم - كشأنها في
حياة الأفراد - طريق النضج والوضوح .

ومن ثم فان الحرية السياسية ، اى الديمقراطية ، ليست
هى نقل واجهات دستورية شكلية

كذلك فان الحرية الاجتماعية ، اى الاشتراكية ، ليست
التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة
الوطنية .



انى مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ فى
الخدبة الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد اول اعتراف من الاستعمار
باستقلال مصر الى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لاتحتوى
على اى مضمون اقتصادى .

ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها
الاجتماعية فقط ، وانما مالبثت الضربة ان وصلت الى هذه
الواجهة السياسية الخارجية ذاتها ، فان الاستعمار لم يقم وزنا
لكلمة « الاستقلال » المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها
فى اى وقت وفقا لمصالحه .

لكن ذلك كان امرا طبيعيا .

ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية
الرجعية . والرجعية ليست على استعداد لان تقطع صلتها
بالاستعمار او توقف تعاونها معه ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعى
- بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة - ان نجد
الوزارات فى عهد ديمقراطية الرجعية ، وفى ظل ما كان يسمى
بالاستقلال الوطنى - لاتستطيع ان تعمل الا بوحى من ممثل
الاستعمار فى مصر ، بل انها فى بعض الاحيان لم توجد الا بمشورته
ويأمره ، بل وصل الحال فى احدى المرات انها جاءت الى الحكم
بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخدبة
الكبرى فى ديمقراطية الرجعية ويؤكد من يقين انه لا معنى

الديمقراطية السياسية أو الحرية في صورتها السياسية من جهة
الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية في صورتها الاجتماعية .



ان من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل ان النظام
السياسي في بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع
الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحركة في هذه
الاطواق الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلدا من
البلدان فمن المحقق ان الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن
ان تكون غير حرية الاقطاع .

انه يتحكم في المصالح الاقتصادية ، ويملي الشكل السياسي
للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال
المستغل .

ولقد كانت القوة الاقتصادية في مصر - قبل الثورة - في يد
تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل ، وكان محتما ان تكون
الاشكال السياسية بما فيها الاحزاب تعبيرا من هذه القوة وواجهة
ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر ان بعض الاحزاب في تلك الظروف لم
تتورع عن أن ترفع من غير موارد شعار « ان الحكم يجب أن يكون
لاصحاب المصالح الحقيقية » .

ولما كان الاقطاع ورأس المال المستغل هما اصحاب المصالح
الحقيقية في البلاد وقتها ، فلقد كان هذا الشعار اكثر من اعتراف
ضمني بالهزلة التي فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصري
باسم الديمقراطية .

ان هذا الشعار على اي حال - مهما بلغت درجة الايلام فيه -
كان اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .



أن سيادة الاقطاع التحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسي فيه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخديعة أو بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم .

ان الديمقراطية على هذا الاساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل اقيمة لشكل الحرية السياسية التي كانت تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذي اقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التي منحت هذا الدستور .

وليس من شك ان اصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادي بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت هباء دون تأثير حقيقي .

بل ان الرجعية لم يكن يضرها أن تفتح متنفسا للسخط الشعبي ما دامت تملك جميع صمامات التوجيه ، وما دامت بيدها تحت كل الظروف أغلبيتها التي تمكن لديكتاتوريتها الطبقية وتحمي امتيازاتها .

ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش .

ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة وأصبحت خديعة مضللة للشعب .

تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت أمام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل :

١ - في الريف كان التصويت إجباريا للفلاح لايقبل المناقشة

قلم يكن بملك الا أن يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض أو وفق مشيئته ، أو يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد من الارض التى يعمل فيها بما لا يكد أن يكفى لسد جوعه .

٢ - فى الريف والمدينة كان شراء الاصوات يمكن رأس المال المستقل من أن يأتى بأعوانه ، أو بمن يضمن ولاءهم لمصلحته .

٣ - فى الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة ، فى عديد من الظروف أن تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ما أحسست بوجود تيارات متعارضة مع ارادتها .

وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات - وفى مقدمتها اشتراط تأمين نقدى باهظ - تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ، ولم تكن الا لعبة فى تلك الظروف ، وفى نفس الوقت فإن الجهل الذى فرض على الأغلبية العظمى من الشعب - تحت ضغط الفقر - جعل من سريه الاقتراع - وهى أول الضمانات لحريته - أمرا مستحيلا أو شبه مستحيل .

ان حرية التنظيم الشعبى - التى تسند حريه التمثيل الشعبى - فقدت هى الاخرى بتأثير هذه الظروف فاعبته وعجزت عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن

ان ملايين الفلاحين - حتى من ملاك الارض الصغار - طحتهم الاقطاعيات الكبيرة لسادة الارض المتحكمين فى مصيرها ، ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم انفسهم داخل تعاونيات يمكنهم من المحافظة على انتاجية ارضهم ، وبالتالي تقطيع القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضلا عن قصور الحكم فى العاصمة .

كذلك فإن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون الى السخرة ، تحت مستوى من الاجور يهبط كثيرا ليعقرب من حد الجوع . كما أن عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ، ولم يكن فى طاقتهم الا أن يعيشوا سنن حياتهم خلاله يؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

• كذلك فإن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن في قدرهم أية طاقة على تحدى ارادة الرأسمالية المتحكمة المتخالفة مع الاقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة وعلى سسلطة التشريع ، وأصبح العمل سلعة من السلع فى عمليات الانتاج يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه • ولقد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقله طريقها كما حاولت افسادها •



ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياح حرية الصحافة ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترفع على النقد ، وتوسعت فى هذه المحظورات الى حد كاد أن يجعل الطلام دامسا وشاملا •

وانما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لا يقل فى صوره عما أحدثته قوانين القمع والكبت •

لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة ، واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة ، والى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى أن أصبحت عملية رأسمالية معقدة •

ان الصحافة - فى هذه الفترة ومع هذا التطور - لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال ، أو اذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة •

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت - أولا - فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سندا حائلا دون الحقيقة •

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة - ثانيا - بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى ولم يعسد فى

قدرتها الا أن تخضع لارادة رأس المال المستغل وأن تتلقى منه - وليس من جماهير الشعب - وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

ان حرية العبيد التي كان في مقدورها أن تفتح طافات جديدة للامم ، تعرضت هي الأخرى لنفس العيب تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها أن تطمنن إلى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ، ومن ثم إنعكست آثار ذلك على نظم السلم ومناهجه ، وأصبحت لا تسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال في تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض ، بينما وضعت حالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت في سلك المدارس والجامعات ، والهدف من التعليم كله لا يزيد عن تخريج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه بمصالح الشعب دون أي وعي لضرورة تغييرها من جذورها وغزيرتها أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله ، وانما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان في استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع النائرة ، فكسر مقاومتها وفرض عليها ما أن تستسلم لاغراء مايلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية ، واما أن تذهب الى الانزواء والنسيان .

ان عمق الوعي الثوري واصالة إرادة الثورة للشعب المصري قد فطحا التزييف المروع في ديمقراطية الرجعية التي حكمت باسم التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

أن عمق الوعي واصالة أرادة الثورة وقصا - بتجاسح - شعاع الديمقراطية السليمة ضمن المبادئ الستة ، ورسمها - من الواقع وبالتجربة وتطلعا الى الأمل معالم ديمقراطية الشعب .

أولا - ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية • أن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة :

- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره •
 - أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية •
 - أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته •
- بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها •

* * *

ثانيا - أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل هيمنة طبقة من الطبقات • ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب • سلطة مجموع الشعب وسيادته •

والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره وإنما ينبغي أن يكون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات •

ولقد اثبتت التجربة التي صاحبت بدء العمل الثوري المنظم، أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أي محاولة للعودة الى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها •

أن ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والاختطار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك ، هي في الواقع من صنع الرجعية التي

لأحرية التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التي توأصل
منها استغلال الجماهير •

ان الرجعية تملك وسائل المقاومة •• تملك سلطة الدولة •
فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال ، فاذا انتزعت منها لجأت
الى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار •

ان الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب
يحكم احتكارها لثروته • ولهذا فان سلمية الصراع الطبقي لا يمكن
أن تتحقق الا بتجريد الرجعية - أولا وقبل كل شيء - من جميع
أسلحتها •

ان ازالة هذا التصادم يفتح الطريق للحاول السلمية امام
صراع الطبقات •

ان ازالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب
إنا ما هو يفتح المجال لامكانية حلها سلميا أى بوسائل العمل
الديمقراطي ، بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الاهلية
وما تلحقه من اضرار بالوطن في ظروف يشتد فيها الصراع الدولي
وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة •

ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط ولا بد
أن ينفصح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين
قوى الشعب العاملة وهي : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون
والرأسمالية الوطنية •

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل
الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على
إحلال الديمقراطية السلمية محل الديمقراطية الرجعية •

ثالثا - أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى
الممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي

ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة ، والممارسة على قيم الديمقراطية السلمية •

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكي العربي واطلاق فاعلياتها تحتمل أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة - عند بحثه لشكل التنظيم السياسي للدولة - لعدة ضمانات لازمة :

١ - ان التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل - بحق وبعدل - القوى المكونة للأغلبية وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة • كما انها بالطبيعة الوعاء الذي يخترن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان •

ان ذلك - فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية - ضمان أكيد لقوة الدفع الثوري - نابعة من مصادرها الطبيعية الأصلية •

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بما فيها المجلس النيابي ، باعتبارهم أغلبية الشعب ، كما انها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع مستقبلها وتوجيهه •

٢ - ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار قوى سلطة أجهزة الدولة التنفيذية • فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني ، كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتجمد في تعقيدات الاجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف •

كذلك فان الحكم المحلي يجب أن يتقارن باستمرار وبالخاصة سلطة الدولة تدريجيا الى أيدي السلطات الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب ، وأقدر على حسمها •

٣ - ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز مياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ، ويطور الحوافز الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ - ان جماعية القيادة امر لا بد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد لحسب وانما هى تأكيد للديمقراطية على اعلى المستويات . كما انها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

رابعا - ان التنظيمات الشعبية - وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية - تستطيع ان تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السلمية .

ان هذه التنظيمات لا بد ان تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ، وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين - فضلا عن دورها الانتاجى - هى منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين . وعلى استكشاف حلولها .

كذلك فلقد آن الوقت لكى تقوم نقابات للعمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بقوانين يوليوا العظيمة ، الى مركز طليعى ، فى قيادة النضال الوطنى . ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج ، وانما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة فى ادارتها ، شريكة فى ارباحها . تحت اوفى الأجور ، واحسن الشروط ، من ناحية تحديد ساعات العمل .

خامسا - أن النقد ، والنقد الذاتي ، من أهم الضمانات للحرية . ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد ، والنقد الذاتي في المنظمات السياسية ، هو تسلسل العناصر الرجعية إليها .

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة - بحكم هيبتها على المصالح الاقتصادية - تسلب حرية الرأي أعظم أدواتها .

ان استبعاد الرجعية : يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة « ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

انه يعطي أوثق الضمانات لحرية الاجتماع ، وحرية المناقشة « كذلك فان ملكية الشعب للصحافة - التي تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة ، الذي أكد لها في نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم - قد انتزعت للشعب أعظم أدوات حرية الرأي ومكنت أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها - هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة - قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ، ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه في مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .



سادسا - ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السلمية لا بد لها ان تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

ان التعليم لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة ، ومن هنا فان مناهج التعليم في جميع الفروع ينبغي أن تعاد دراستها ثوريا لكي يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة .

كذلك فان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات
الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيراً عن
الديمقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد
لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المتال على المواطن أن العدل
لا بد أن يصل الى كل فرد حر ، ولا بد أن يصل اليه من غير موانع
مادية أو تعقيدات ادارية .

كذلك فان اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغييراً جذرياً من
الاعماق ، ولقد وضعت كلها أو معظمها في ظلال حكم الطبيعة الواحدة
ولابد - بأسرع ما يمكن - من تحويلها لتكون قادرة على خدمة
ديمقراطية الشعب كله .

أن العمل الديمقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة
لثغمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة في احساسها بالإنسان
صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره
وحسه وتحريك طاقات كامنة في أعماقه خلاقة ومبدعة . ينعكس
اثرها بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لاصولها وكشفه
ليجوها الصافي . التقى .

الباب الثاني

في حتمية الحل الاشتراكي

أن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية

إن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بعرضة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

إن ذلك لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وإنما هو يتطلب أولا رقب كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث نستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

إن ذلك معناه أن الاشتراكية بدعائها من الكفاية والعدل هي طريق الحرية الاجتماعية .

إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولا نوريا إلى التقدم - لم يكن افتراضا قائما على الانتقال الاختياري وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضتها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين .

إن التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أساس الاستثمارات التي حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التي نزع الاستعمار البريطاني النصيب الأكبر منها ، هي بداية تكوين المدخرات البريطانية التي استعملت في تطوير الزراعة والصناعة في بريطانيا .

وإذا كانت بريطانيا قد وصلت إلى مرحلة الانطلاق اعتماداً على صناعه النسيج في لانكشير ، فإن تحويل مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن كان شرياناً متصلًا ينقل الدم إلى قلب الاقتصاد البريطاني على حساب جوع الفلاح المصري .

إن عصور العزلة الاستعمارية التي جرى فيها بهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق قد مضى ههنا . وينبغي القضاء على ما تبقى من ذكريات لها مازالت فيها حقبة من الحياة خصوصاً في أفريقيا .

كذلك فإن هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله . إما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

إن طبيعة العصر لم تعد تسمح بشيء من ذلك .

إن التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد لهما احتمالاً في ظل القيم الإنسانية الجديدة .

إن هذه القيم الإنسانية اسقطت الاستعمار ، كما أن هذه القيم اسقطت السخرة .

ولم تكتف هذه القيم الإنسانية بإسقاط هذين المنتهجين وإنما كانت ايجابية في تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم .

إن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملزمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم .

إن أي مناهج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود ، والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون ذلك طريقاً إلى التقدم يقعون في خطأ فادح .

أن رأس المال في تطوره الطبيعي في البلاد التي أرغمت على التخليف ، لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادي في زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة في المستعمرات •

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا مسيلين للرأسمالية المحلية في البلاد المتطلعة الى التقدم :

أولهما : انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التي تدفعها الجماهير •

ثانيهما - ان الامل الوحيد لها في النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفي أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجبر أوطانها ورائها الى هذه الهاوية الخطيرة •

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العقوبة التي لا يحركها غير دافع الربح الأناني ..

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدي •

ان مواجهة التحدي لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

١ - تجميع المدخرات الوطنية •

٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات •

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج •

ومن الناحية الاخرى المبالغة لجانبا زيادة الانتاج - وهي ناحية هدالة التوزيع - فان الامر يقتضي وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعي تعود بخيرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذي تتطلع اليه وتكافح لكي يقترب يومه •

أن العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك
للعقوبة راس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فإن إعادة توزيع فائض العمل الوطني على أساس من
العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت
أن ذلك يضع نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية لا يمكن
بغير الوصول إليها أن تحقق أهدافها ، وهذه النتيجة هي ضرورة
سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا
لخطة محددة .

أن هذا الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد الى التقدم
الاقتصادي والاجتماعي وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها
السياسية والاجتماعية .

أن سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأمين
كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث
الشرعي المترتب عليها وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر ، يقود التقدم في جميع المجالات
ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة
الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة
عليهما معا .

أن ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن
تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الانتاج على قواعد علمية
وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من أن
يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .



أن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي
تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية

بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب
وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجوده والكامنة
والمحتلة ، ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الاساسية
باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، وهذا هذه الخدمات
الى المناطق التي افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان
الذي فرضته اناية الطبقات المتحكمة المستعيلة على الشعب
المناضل .

والتخطيط من هذا كله ينبغي ان يكون عملية خلق علمي منظم
يجيب على جميع التحديات التي تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد
عملية حساب الممكن .. لكنه عملية تحقيق الآمل .

ومن ثم فان التخطيط في مجتمعنا مطالب بان يجد حلا للمعادلة
الصعبة التي يكمن في حلها نجاح العمل الوطني ماديا وإنسانيا ،
هذه المعادلة هي :

كيف يمكن ان نزيد الانتاج ؟

وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات ؟
هذا مع استمرار التزايد في المسحرات في اجل الاستثمارات
الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية تتطلب إيجاد
تنظيم ذي كفاية عالية وقدرة يستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع
كفايتها ماديا وفكريا . يربطها بعملية الانتاج .

إن هذا التنظيم مطالب بان يدرك ان غاية الانتاج هي توسيع
نطاق الخدمات ، وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج .

وان الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها
يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد فيه .

ان هذا التنظيم لايد له ان يعتمد على مركزية في التخطيط وعلى

لامركزية في التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وأفراده .



ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على القطاع العام الذي يملكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سيرعملية الانتاج في طريقها المحدث من اجل الكفاية . وانما هو في ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

ان النضال الوطني لجماعه الشعب هو الذي صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكاريه الاجنبية وتأمينها واعادتها الى مكانها الطبيعي والشرعي وهو الملكية العامة للشعب كله

كذلك فان هذا النضال الوطني - حتى في ابان معركته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار - اضاف لهذا القطاع العام كل الاموال البريطانية والفرنسية في مصر . وهي الاموال التي سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الاجنبية .

وفي الجهود التي استباحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الاجانب .

كذلك فان هذا النضال الوطني - في مسعيه الى الحرية الاجتماعية وفي اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقي - هو الذي ضم الى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وبوريتها العميقة المعبرة عن ارادة التغيير الشامل في مصر .



ان هذه الخطوات الجبارة التي مكنت القطاع العام من أداء دوره الطبيعي في قيادة التقدم ، رسمت خطوط واضحة المعالم كما أرست حدودا أملاها الواقع الوطني وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته وأهدافه .

أن هذه الخطوط والحدود يمكن أجمالها فيما يلي :

أولاً - في مجال الانتاج عموماً :

● يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج - كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحري والبري والجوى وغيرها من المرافق العامة الملكية العامة للشعب .

ثانياً - في مجال الصناعة :

● يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها ، داخلية في إطار الملكية العامة للشعب ، وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفي ظله .

● يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائماً عن الاحتكار وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فإن القطاع العام يجيء أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثاً - في مجال التجارة :

● يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ، وفي هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام ، وإن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادرات وفي هذا المجال ، فإن القطاع العام لا بد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب وإذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فإن القطاع العام لا بد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعاً للقطاع الخاص أن يحمل مسئولية الجزء الباقي منها .

● يجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ، ولا بد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانية القادمة - وهي المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل

عشر سنوات - أن يتحمل مسؤولية ربح التجارة الداخلية على الأقل منعاً للاحتكار ليفسح مجالاً واسعاً في ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاوني ، على أن يكون مفهوماً بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال تحت أي ظروف من الظروف .

رابعاً - في مجال المال :

● يجب أن تكون المصارف في إطار الملكية العامة ، فإن المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المقامرة . كذلك فإن شركات التأمين لابد أن تكون في نفس إطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامساً - في المجال العقاري :

● يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال . و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني كما تؤديه في خدمة أصحابها .

وفي مجال ملكية الأرض الزراعية فإن قوانين الإصلاح الزراعي قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا تتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها أي للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات في نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع .

على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول إليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة وعلى أن تقوم الأسر التي تنطبق عليها حكمة القانون وتروحه ببيع الأراضي الزائدة عن هذا الحد بثمن نقدي إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي أو للغير .

كذلك ففي مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها - بوضع الملكية العقارية في مكن يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال ، على أن متابعة الرقابة أمر ضروري وأن كانت الزيادة في

الاسكان العام والتعاونى سوق تسهم بطريقة عملية فى مكافحة
محاولة للاستقلال فى هذا المجال .

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ - بالعمل الاشتراكي العظيم الذي
حققته - تعد بمثابة اكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثوري فى
المجال الاقتصادى .

ان هذه القوانين - امتداد لمقدمات سبقتها - كانت جسرا عبرته
عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية
التي تمت بها وبالجو السلمى الذى تحققت فيه . . لولا قوة ايمان
الشعب ، ولولا وعيه . ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة
مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعه
ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التى نمت بها
والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب
العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه
القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت عملية التحويل الواسعة
المدى - قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات
ودعمها . .

ان ذلك كله اذ يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته ،
بثبت فى الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعداداه
بالعناصر المخلصة من ابنائه . . لتحمل أصعب المسئوليات وأكثرها
دقة . .

ومن المؤكد ان الاجراءات التى أعقبت قوانين يوليو الاشتراكية
قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

لقد تمت - بعد ان بليت محاولة الانقضاى الرجعى على الثورة
الاجتماعية - عملية حاسمة لازالة رواسيى عهود الاقطاع والرجعية
والتحكم . .

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلسل والدوران من حول أهداف الشعب والحساب المصالح الخاصة للفئات التي حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة .

ولقد اكدت هذه الاجراءات - يعني الحراسه - أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالي سواء كان طبقيا موروثا أو كان طفيليا انتهازيا . على أنه من الواجب ألا يستقر في اذهاننا أن الرجعية قد تم الخلاص منها الى الأبد .

ان الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدي للتيار الثوري الجارف ، خصوصا في اعتمادها على الفلول الرجعية في العالم العربي المستنودة من جانب قوى الاستعمار . ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلسل رجعي مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له .



وانه لمن الأمور البالغة الاهمية أن نتخلص نظرنا الى التاميم من كل الشوائب التي حاولت المصالح الخاصة أن تلصقها به .

ان التاميم ليس الا انتقال أداة من ادوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية - كما ينسادی أعداء الاشتراكية - وانما هو توسيع لآطار المنفعة وضمان لها في الحالات التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب .

كذلك فان التاميم لا يؤدي الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة اثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر مسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الانتاج او في رفع مستواه النوعي ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الأخطاء فلا بد لنا أن ندرك أن الأيدي الجديدة التي انتقلت اليها المسئولية في حاجة الى الموانع على تحمل مسئولياتها ، ولقد كان عسرا على أي حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدي الوطنية حتى وإن اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأميم - كما تنادى بعض العناصر الانتهازية - عقوبة
لحل برأس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبغي بالتالى ممارسته
فى غير أحوال العقوبة .

ان نقل أداة من أدوات الانتساج من مجال الملكية الفردية الى
مجال الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم .

على ان الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن
ان تلغى وجود القطاع الخاص .

ان القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل
التقدم ، ولابد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره .

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه ، وبأن يشرق
بعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد - كما كان فى الماضى - على
الاستغلال الطفيل .

ان الأزمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع
فى واقع الأمر من كونه وارثا لعهد المفاشرين الأجانب الذين ساعدوا
على نزح ثروة مصر الى خارجها فى القرن التاسع عشر .

لقد تعود رأس المال الخاص ان يعيش وراء اسوار الحماية
العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك تعود السيطرة
على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثا لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية
ليزيد أرباح حفنة من الراسمالين ليسسوا فى معظم الأحوال غنى
وأجبات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وزره
هتار ..

كذلك فان الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين الى
الأيد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمه فى الثروة
ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير .

أن التقدم بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التي تستند إليها الديمقراطية السليمة ، وهي ديمقراطية كل الشعب .

إن صنع التقدم بالطريق الرأسمالي - حتى وإن تصورنا إمكان حدوثه في مثل الظروف العالمية القائمة الآن - لا يمكن من الناحية السياسية إلا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحكرة لها .

إن عائد العمل في مثل هذا التصور يعود كله إلى قلة من الناس يفيض المال لديهم لدرجة أن تبده في ألوان من الترف الاستهلاكي يتحدى حرمان المجموع .

إن ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي ، والقضاء على كل أمل في التطور الديمقراطي .

لكن الطريق الاشتراكي - بما يتيح من فرص لحل الصراع الطبقي سلميا ؛ وبما يتيح من إمكانية تدوين الفوارق بين الطبقات - يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

إن الطريق الاشتراكي بذلك يفتح الباب للتطور الحتمي سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال إلى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

إن تحرير الإنسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق إلا بانهاض كل قيد للاستغلال يحد من حريته .

إن الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية ، وبهما معا نستطيع أن نحلق إلى الآفاق العالية التي نتطلع إليها جماهير الشعب .

الباب السابع

الانتاج والمجتمع

لقد مضى الى غير رجعة ، ذلك الزمن الذي كان مصر الامّة العربية - وشعوبها ، وأفرادها ، يتقرر في العواصم الاجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو في قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربي قد استعاد حقه في صنع حياته بالثورة .
ان الانسان العربي سوف يقرر بنفسه مصر امته على الحقوق الخسبة وفي المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود المالية ، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هي التحدي الحقيقي الذي سوف يثبت فيه الانسان العربي مكانه الذي يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقي للقوة الذاتية العربية، تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والاعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شرادهم المنحدرة .



والهدف الذي وضعه الشعب المصري أمام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل انغمي مرة على الأقل كل عشر سنوات ، لم يكن مجرد شعار ، وانما كان حاصلا صحيحا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف ؛ والسابق الى التقدم مع مراعاة التزايد في عدد السكان .

ان مشكلة التزايد في عدد السكان هي اخطر العقبات التي

تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو واقع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة .

وإذا كانت محاولات تنظيم الاسره بعرض مواجهه مشكلة تزايد السكان تستحق اصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة ، فان ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج باقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الامر حسابه فى عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التى يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة ، رغم هذه المشكلة المعقدة .

ان مقدرة الشعب المصرى يجب ان توضع موضع الاختبار ايجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبغى وضعه دائماً امام النضال الوطنى ، بل ان المقياس الحقيقى للأرادة الوطنية يرتبط ارتباطاً مباشراً باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى أقل من عشر سنوات بكل المسافة التى يطبق الجهد الوطنى تحملها .

ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، ودون ما تضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التى لم تولد بعد .

ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعتمد فواهم تحت ضغط المسئولية ، وإنما كل الذى تتطلبه منهم هو العمل المنظم والأمين فى اطار الأهداف الانتاجية للخطة ، وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الجديد ، وما يمكن لهذا الفكر أن يطوره من قيم اخلاقية جديدة ومعان انسانية متفتحة للحياة نابضة بها .

ان ذلك يتطلب جهوداً جبارة فى ميادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الاساسية اللازمة لهذا التطوير . وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة . وانما هو يؤمن

ـ استنادا الى الدراسة والى التجربة - بالملكية الفردية للأرض
فى حدود لا تسمح بالاقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد استسحاق مع حنين الفلاحين
إلحافى الطويل الى ملكية الأرض ، وانما الواقع ان هذه النتيجة
نبتت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتي أكدت
قدرة الفلاح المصرى على العمل الحلاق ، اذا ما توفرت له الظروف
الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى - على امتداد تاريخ طويل عميق
بالخبرات المكتسبة من التجربة - قد وصلت فى قدرتها على استغلال
الأرض الى حد متقدم ، خصوصا اذا ما أتاحت له الفرصة للاستفادة
من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ ، توصلت
الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفى
مقدمتها الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى
إطار الخدمات العامة .

ومن هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى
تحويل الأرض الى الملكية العامة ، وانما هى تستلزم وجود الملكية
الفردية للأرض ، وتوسيع نطاق هذه الملكية بإتاحة الحق فيها لأكبر
عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى ، على
إمتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم
ينخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب ، وانما الاتاق
للتعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى ، الذى أثبتت
التجارب نجاحه الكبير ، وتساهل عملية التمويل التى تحمى الفلاح
وتحضره من المزاين ومن الوسطاء الذين يحصنون على الجزء الأكبر
من ناتج عمله ، وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث
الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج . ثم هى معه حتى التسويق

الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضاً عن عمله • وجهده ، وكده المتواصل •

ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك •

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ •

كذلك فان هذا الهدف - فضلا عن أهداف زيادة الانتاج - كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى التى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة ، والاقتصادية ، والنفسية ، لكى يبنيه •

ان هذا السد أصبح رمزا لارادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة ، كما أنه رمز لارادته فى اتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين ، لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعى •

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة . هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك ، لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى والا بالتوسع فى مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصادا قويا نشيطا •

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق إليها معركة الانتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

الأول : الامتداد الأفقى فى الزراعة ، عن طريق قهر الصحراء والباد ••

ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة •

ان الحضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل ، وينبغى الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من

ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه ، الى حياة خلاقة لا تهدر هباء ولا نصيب .

ان هناك اليوم لتبرير ينتظرون دورهم ، ليملكوا في أرض وطنهم ، والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق الى ملكية الأرض .

الثاني . هو الامتداد الرأسى فى الزراعة ، عن طريق رفع انتاجيه الأرض المزروعة .

ان الكيمياء الحديثه قد لمست توريا طرق الزراعة واساليبها وذلك بواسطه الأسمدة ، والمبيدات الحشرية ، واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم نمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح دعما محققا .

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء إعادة دراسه اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

الثالث : ان تصنيع الريف - اتصالا بالزراعة - يعنى فيه أبعادا هائلة لفرص العمل ، وينبغى أن نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ، ليست مئى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل - فى حد ذاته - هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الانسان وقيمه .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءا من حلولها مئى الريف ذاته وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك بقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة وأهدت بالسلبية طاقاتهم .

ان هذه القوى هى الخلايا التى نستطيع أن ننسج خيوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشا حضاريا يقرب القرية الى مستوى المدينة .

ان وصول القرية الى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد فى القرية من غير تعال عليها ، ومن غير خيلاء .

ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى - وخصوصا من الناحية الثقافية - سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد . وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهدهدا وهى مشكلة تزايد عدد السكان . ان الإدراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد ، سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ، ويضع مكانها الشعور بالمسئولية وإقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب .

ان الصناعة هى من الدعامات القوية للكان الوطنى . وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الانصصادى والاجتماعى .

والصناعة هي الطاقة الخلاقة التي تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعي المدروس ، وتبقى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة ، تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهي القادرة في أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب أن يكون واعيا ، وأن يأخذ في اعتباره جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، في معركة التطوير الكبرى .

فمن الناحية الاقتصادية :

ينبغي أن يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم .

ان حصولنا على أدوات العمل الجديده المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة . وانما هو يكفل أيضا تعويضا عن التخلف ، ويعطى الصناعة المصرية الجديد الذي تأخذ به مركز امتياز يعوض الذي بدأ فيه غريبا في وقت لم تكن آلات الانتاج قلّة وصلت فيه الى ما هي عليه الآن من تفوق .

وينبغي في هذا المجال أن يطرح الرأي القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الآلات الحديثة - خصوصا بالتقدم الذي وصلت اليه - لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الرأي قد يكون صحيحا في المدى القريب ، ولكن أثره يتلاشى تماما في المدى الطويل . فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج .

وهذا هو الذي يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة في التصنيع وبالتالي يتيح فرصا أوسع للعمالة .

ان مجالات العمل الصناعي في مصر ليست لها حدود .

أن الصناعة المصرية تقدر أن تمتد العمل المبدع الخلاق ، الى اقصى الأرض المصرية .

ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها .

ولقد طال اهمال مساحات شاسعة من الأرض ، لم تزد الجهود التي وجهت اليها حتى الآن ، عن مجرد خدوش على سطحها .

ان العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها ، وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لحدمة التقدم .

ان هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة ، وان أهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعات الثقيلة ، فيها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة .

ان المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التى تكسبها قيمة مضافة فى الأسواق وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصناعات الاستهلاكية ، ان هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك . . وتوفر مصدرا قيمة من النقد الأجنبى ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل فيها بعد الى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

والصناعات الغذائية - فى ضمن الصناعات الاستهلاكية - تقدر أكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف ، كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى ، بارتفاع مستوى المعيشة فيها .

وبصورة شاملة ، فان الصناعة يجب أن تضع فى برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام تصنيعا جزئيا . أو تصنيعا كاملا ، فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتاج ، ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك ، كما انه يتيح الفرص للأيدى القادرة على العمل ، والتي تطلبه كحق انساني مقدس ، وفي نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبي الذي يواجهه المطالب المتزايدة لمعركة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية :

فان الصناعة مسئولة عن اقامة التوازن الانساني الذي لابد منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك .

ان الفلسفة التي قامت عليها سياسة التصنيع في مصر حققت هذا الهدف بالتوازن الذي أقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

ان الصناعة الثقيلة هي دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة - مع الأولوية المحققة التي يجب أن تمنح له - لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجنيدتها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة النقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل - من غير مبرر حقيقي - امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل في مصر لتطويرا ثوريا بعيد الأثر .

وان النجاح العظيم الذي حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة في مصر ، كان السند العملي للحقوق الثورية التي حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ، ولم تجعل العمل ملكا للآلات .

لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد احد التروس في جهاز الانتاج .

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا أدنى للأجور ، واشتركا
إيجابيا فى الإدارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك
فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للإنسان العامل وعلى هذا
الأساس فقد أصبح يوم العمل هو سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية . لابد أن يقابله
تغيير ثورى فى الواجبات العمالية .

ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج
التي وضعها المجتمع كله تحت إرادته .

لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتاج التي يتولى
الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان ، وبالإشتراك فى الإدارة
والأرباح - مسئولية كاملة فى عملية الانتاج .

ان ذلك الوضع الجديد لا يلغى دور التنظيمات العمالية ،
وانما هو يزيد من أهمية دورها ، انه يمد هذا الدور ويوسعه من
مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الإدارة فى عملية الانتاج ، الى الحد
الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية
عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم
رفع الكفاية الانتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة
مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع
مستواهم المادى والثقافى ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات
الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى ، وتنظيم الاستفادة
المجدية صحيا ، ونفسيا وفكريا ، من أوقات الفراغ والاحازل
بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد ، لم يعد لها الآن من
مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعى ، وغير طاقتهم على العمل
من أجل هذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه .



أن التوسع فى طاقات القوى المحركة ، وفى أقامة هياكل الانتاج الرئيسية هو أساس الانطلاق نحو الاهداف الجديدة للانتاج، فى الزراعة وفى الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصاديا واجتماعيا ، من التخلف الذى كان الى التقدم الذى يتطلع اليه النضال الوطنى .

ان الوطن كله ينبغي أن تغطيه - بكفاية - شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات ، فان مسهولة المواصلات ويسرها تستطيع أن تقوم بالمعجزات فى تحقيق الوحدة الانتاجية فى الوطن ومن ثم تؤدى الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منه .

ان اهتماما خاصا يجب أن يوجه الى الصناعات البحرية فى بلد يقع فى قلب العالم البحرى ، ويطل على أعظم بحاره أهمية من نواحي الاقتصاد والسياسة وهما البحرين الأبيض والأحمر .



ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحي تفتح إمكانات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم - بجانب القطاع العام - بدور هام ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

بل ان استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيده من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتحه من مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط الاقتصادى العام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص . وانما كان لها هدفان أساسيان :

الهدف الاول - خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضى على آثار احتكار الفرص للقلة على

حساب الكثرة ، ويساهم في الوقت نفسه في عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينها ويفتح الأبواب للحلول الديمقراطية للمشاكل الكبرى التى تواجه عملية التطوير .

والهدف الثانى - زيادة كفاية القطاع العام الذى يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الأساس الاشتراكى .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع ، يؤكد قوة الدفع الثورى كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية .

ان تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التى صنعها الاستغلال الذى ألقى ظلالا من الشك على دور القطاع الخاص ، وبالتالي فان الطريق أمام هذا القطاع الآن لا تقيده غير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن أو ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التى تم رسمها بدقة فى قوانين يوليو قد قضت على آثار الاستغلال ، وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردى ، الذى يخدم المصلحة العامة للتطوير كما يخدم مصلحة أصحابه فى الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون أن قوانين يوليو قد قيدت المبادرة الفردية يقعون فى خطأ كبير .

ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة ، وما كان قائما فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل وعلى حماية الاحتكار الذى ينفى كل احتمال للمخاطرة وهى الحجة التى يستند اليها رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح .

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية بالطريقة التى كانت قائمة بها لم تكن تقدر على مسئوليات الأمنى الوطنية فى حق الاستثمارات الجديدة التى توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة . أن إعانة

توزيع الثروة لا تعرقل طريقة التنمية وإنما هي تنشيطها من حيث هي تزيد عدد القادرين على الاستثمار •

ان رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب ان يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام ، وان هذه السلطة هي التى تشرع له وهي التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف •

انها على استعداد لأن تحميه •

ولكن حماية الشعب واجبها الاول •

ان رأس المال الأجنبى ودوره فى الاستثمار المحلى أمر يمكن الاستطراد اليه فى هذه المرحلة •

ان رأس المال الأجنبى تحيط به - فى نظر الدول المتخلفة ، خصوصاً تلك التى كانت مستعمرات فيما مضى - سحب من الشكوك والريب •

ان سيادة الشعب على أرضه واستعدادته لمقدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التى يستطيع فى ظلها أن يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى بلاده •

ان الأمر يتطلب وضع أولويات هى فى الواقع من خلاصة التجربة الوطنية ، كما أنها تأخذ فى الاعتبار طبيعة رأس المال العالمى انذى يفضل دائماً أن يجرى وراء المواد الخام البكر فى مناطق لم تنهض للنهوض الاقتصادى والاجتماعى حيث يستطيع فى ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة •

ومن هنا فان التطوير الوطنى - فى الدرجة الاولى - يقبل كل الممنونات الأجنبية غير المشروطة ، التى تساعد على تحقيق أهدافه • وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت ألوان أعلامهم •

وفى الدرجة الثانية فان التطوير الوطنى يقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يفنى بها دون عنت أو إرهاب •

والقروض - بالتجربة - طريقة واضحة في حدودها ، فإن مشكلتها
تنتهى تماما بعد سدادها وبعد سداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطنى - فى الدرجة الثالثة - مستعد للقبول
باشتراك رأس المال الأجنبى فى أوجه نشاطه الوطنى كمستثمر ،
على أن يكون ذلك فى العمليات الضرورية ، خصوصاً تلك التى
تقتضى خبرات جديدة ، يصعب توفرها فى المجال الوطنى .

ان قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبى فى
إدارتها ، ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنوياً - وإلى غير
حد - إلى المستثمرين ، وذلك أمر يجب ألا يترك على إطلاقه :

• ان الأولوية الأولى للمعونات غير المشروطة

• والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة

ثم يأتى دور القبول بالاستثمار الأجنبى فى الأحوال التى
لا مفر فيها من قبوله فى النواحي التى تتطلب خبرات عالمية ، فى
مجالات التطوير الحديث .

ان شعبنا فى نظرتة الثورية الواعية يعتبر أن المساعدات
الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو تلك التى مازالت
تناضل للوصول .

بل ان شعبنا فى ادراكه لعبرة التاريخ يرى أن الدول ذات
الماضى الاستعمارى ملزمة أكثر من غيرها ، بأن تقدم للدول المتطلعة
الى النمو بعض ما نرخته من ثروتها الوطنية أيام كانت هذه الثروة
نهباً مباحاً للطامعين .

• ان تقديم المساعدات واجب اختياري على الدول المتقدمة

وهو أقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول
ذات الماضى الاستعمارى تعوض به الذين استغلتهم عن طول
استغلالها لهم .

آن الانتاج كله للمجتمع ، فى خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على نربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية هى توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج ، وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التى يمكن أن تضاف إليها بالعمل الوطنى مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين .

ان تكافؤ الفرص وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها :

أولها : حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجاً ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى ، وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بثمن مادى ، ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن . فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع فى التأمين الصحى ، حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

وثانيها : حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه .

ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها ، كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى وإضافة أفكار جديدة اليه كل يوم ، وعناصر قائمة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ثالثها : حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداداه

ومع العلم الذى تحصل عليه - أن العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان - تأييد للوجود الانسانى ذاته .

ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك بكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها : ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمّنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولا بد أن تسقط بقايا الإغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة .

ان الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولا بد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، مجددة لنسبجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطنى .

ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما اخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العزل التى عانى منها مجتمعنا زمانا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لابد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة ، تفجر ينباع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد الحر .

ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

ان رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية ان نستغل الدين - ضد طبيعته وروحه- لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

لقد كانت جميع الاديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التي أرادت احتكار خيرات الارض لصالحها وحدها ، أقدمت على جريمه ستر مطاعمها بالدين وراحت تلتمس فيه مايتعارض مع ووجه ذاتها لكي توقف بيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان في الحياة وفي الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان . ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين طبقيّة تورث هقاب الفقر والجهل والمرض لغسالية الناس وتحترق ثواب الخير لقلة منهم .

ان الله - جلّت حكمته - وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل في الدنيا وللحساب في الآخرة .

وينبغي لنا أن نذكر دائما أن حرية الانسان الفرد هي أكبر حوافزه على النضال .

ان العبيد يقدررون على حملسل الاحجار وأما الأحرار فهم
وحدهم القادرور على التحليق الى آفاق النجوم

ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان . والإيمان بغير
الحرية هو التعصب . والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر
جديد ، ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه
جهود البشر فى كل مكان .

ان الحرية وحدها هى القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة
التقدم وعلى رفعه .

والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر ، وهو بناؤه المقتدر .

ان حرية كل فرد - فى صنع مستقبله . وفى تحديد مكانه
من المجتمع ، وفى التعبير عن رأيه . وفى اسهامه الإيجابى فى قيادة
التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله - حقوق أساسية
للانسان ولا بد أن تصونها له القوانين .

ولا بد أن يستقر فى ادراكنا أن القانون فى المجتمع الحر
خادم للحرية ولبس سيفاً مسلطاً عليها .

كذلك لا بد أن يستقر فى ادراكنا أنه لا حرية للفرد بغير
تحريره أولاً من برائن الإستغلال .

ان ذلك هو الأساس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى
الحرية السياسية ، بل هى مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرصة
المتكافئة . وتذويب الفوارق بين الطبقات وانها سيطرة الطبقة
الواحدة ، ومن ثم ازالة التصادم الطبقي الذى يهدد الحرية الفردية
للانسان المواطن ، بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله . . بأن يفتح
من الثغرات فى صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للاخطار الخارجية
المتربصة بالوطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل
أرضه مسرحاً لها وتجعل من شعبه وقوداً للنار .

ان ازالة التصادم الطبقي ، الناشئ عن المصالح التى لا يمكن

أن تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين
اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم ، لا يمكن أن يحقق تدوين
الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية
والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة •

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال
وفى امكانية السعى الى تدوين الفوارق بين الطبقات سلميا ،
ويفتح اوسع الأبواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله
من عصر الحرية الحقيقية •

لقد كان ذلك هو أحد الاهداف الاجتماعية العظيمة التى
صغت اليها قوانين يوليو ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز
الاستغلال والاحتكار •

ان هذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية
السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر •

ان الكلمة الحرة ضو- كشف أمام الديمقراطية السليمة
بأنفس المقدار ، فان القضاء الحر ضمان نهائى وحاسم لحدودها •

ان حرية الكلمة هى المقدمة الاولى للديمقراطية •

وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها •

وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من
صوره •

كذلك فان حرية الصحافة وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة
يجب أن تتوافر لها كل الضمانات •

ان الديمقراطية السليمة ، بمفهومها العميق تزيل التناقض
بين الشعب وبين الحكومة حين تحولها الى أداة شعبية، ولكن الصحافة
الحرية يجب أن تكون رقيبا أميناً على أداة الإرادة الشعبية شأنها
فى ذلك شأن المجالس النيابية •

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطورا واعيا لمواده ونصوصه ، بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا

ان كثيرا من المواد التى مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف ، وان اول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

ان القانون أيضا - وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية - لا بد أن يسايرها فى اندفاعها الى التقدم ولا يجب أن تسكون مواد قيوذا تصد القيم الجديدة فى حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحا من غير حواجز ولا عوائق .



ان هذا المجتمع الجديد الذى يبنيه الشعب العربى فى مصر على دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى درع واق فى عالم لم يصل مبادئه الأخلاقية الى مستوى تقدمه العقلى .

ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية ، كما انه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من أجل ذلك فان الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة وفى الموضع الذى تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى .

ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرا على الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فان هذه القوات لابد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث ، وان تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك في أن التقدم الذاتي هو في جوهره أعظم أنواع الدفاع عن النفس ضد الاخطار المترتبة ، لكن علينا أن ندرك أننا نعيش في منطفة مفتوحة للاطماع الباغية • وان من أول اهداف أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد •

ان الجمهورية العربية ، بالذات ، طليعة النضال العربي التقدمي وفاعلته وقلعته المحاربة هي الهدف الطبيعي لجميع أعداء الامم العربية وأعداء تقدمها •

ان قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت هو صبح الارض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج . نمت سيطرتها العسكرية ، حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها •

ولقد وصل التساير الاستعماري الى حد انتزاع قطعة من الارض العربية في فلسطين قلب الوطن العربي . واغتصابها - دون ما سند من حق أو قانون - لصالح اقامة فاسستية عسكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكري ، الذي يستمد أخطاره الحقيقية من كون اسرائيل أداة للاستعمار •

والجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ وبالواقع ، هي الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية ، التي تستطيع تحمل مسئولية بنا جيش وطني يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية •

ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي يجعل اقامة الجيش الوطني درعا حقيقيا للنضال ، وليس مجرد قشرة سطحية تغطي خطوط الحدود •

ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن في القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، فان التقدم هو المستودع العظيم الذي يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية ، التي تتمكن بهما من رد التحدي واحراز النصر وتعزيزه •

ويجب أن يكون نصيبا عينا دائما ألا تغطي احتياجات الدفاع
على احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية ، لا يقدر على الصمود الطويل
للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هي القلب الذي يغذي
اليد الضاربة للأمة بأسباب القوة والثبات ، ويمكنها من توجيه
الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن أن الحرية للوطن وللمواطن ، تتوافر قبل
كل شيء بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب - الى الوقت الذي تستقر فيه مبادئه
العظيمة وتسود على العالم الذي نعيش فيه - أن يكون مستعد
باستمرار - من أجل حرية الوطن والمواطن - أن يدعم السلام
بالقوة .

الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله

ان العمل الانساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكي يحقق اهدافه .

العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة .

ان العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للامل غير العمل الانساني .

لقد استطاعت مجتمعات اخرى في قرون سابقة ان تحقق انطلاقها بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهج اموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودي من اجل غيرها .

وفي مجتمعات اخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيها الطبقة العاملة - بطريقة تتنافى مع الانسانية - لصالح الاحتكارات الرأسمالية الوطنية او الاجنبية .

كذلك تحقق في تجارب اخرى ، تحت ضغط بالغ القسوة على الاجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من اجل الفد الموعود الذي لم تستطع ان تراه ، او وصلت اليه وهي تحمل على قلبها اقفالا من الكبت النفسي ، وتؤرق خيالاتها اشباح من الارهاب والظفان .

ان طبيعة العصر لا تحتمل ذلك كله الان .

ان البشرية تنبعت الى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه .

والطبقة العاملة لا يمكن ان تساق بالسخرة الى تحقيق اهداف الانتاج .

والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق اليه بحمامات الدم الجماعية .

أن التقدم العلمى يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية كلها أمراً ممكناً وقابلاً للتحقيق .

كذلك فإن طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل هذه الوسائل القديمة أمراً مستحيل الحدوث .

أن العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد .

أن العمل الوطنى على أساس الخطة لابد أن يكون محدداً أمام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها ، بل أن مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه حتى يستطيع أن يعرف - فى أى وقت من الاوقات - مكانه فى العمل الوطنى .

أن ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة - فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية - الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد أجهزة الانتاج .

أن ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعاً ، بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

أن الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما عن حساب الزمن وحساب التكلفة . والا فلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للاخطار .

والامر كذلك أيضاً فى برامج الخدمات .

أن وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة وكذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها - هو فضلاً عن كونه توزيعاً للمسئولية على نطاق الامة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الاهداف - هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية

بمعنى العمل الوطنى ، من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما انه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات . بل يجب أن تصل اليهم بالطريقة الأكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائماً أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وان يكون الراى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبي .

ان الوضوح الفكرى أكبر مايساعد على نجاح التجربة . كما ان التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتثاثر به . ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق ، امكانيات أكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع ، يسهل حفظها للمستقبل ، كما أنها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الامور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه .

ان ذلك امر لايمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال ، وانما ينبغى تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لافاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى . ان هذه الذخيرة سوف تسهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بها .

ان فترات التغير الكبرى بطبيعتها حافلة بالاطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة ، على أن التامين الاكبر ضد هذه الاخطار

كلها هو ممارسة الحرية ، وخصوصا بواسطة المحاسن الشعبية المنتخبة .

ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مسسوياته لايمكن أن يصل سلبا الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية .

ووسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج ، وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية او المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار ، أن يكون سلطة تحديد أهداف الانتاج ، وان يكون فى الوقت ذاته ساطة الرقابة على تنفيذها .

ان ممارسة النقد والتقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الأهداف الكبيرة للعمل .

ان اى محاولة لاختفاء الحقيقة او تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية فضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

واذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فانهلا تكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط ، وانما هى فى نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها ، وبالتالي يصبح لأمفر أمامها من أن تنتحى أو يسقطها الشعب ويسحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة .

ان حرية النقد البناء والتقد الذاتى الشجاع ، ضمانات

تهرورية لسلامة الناء الوطنى ، لكن تهروورها أوجب ، فى فترات التغير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى . ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفر الضمان للذين يتصدون له ، فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة ، قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى ، والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدھا اختياريا لاهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لاعادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لاتشكل خطرا على أمن النضال الوطنى ، بل انها صمام الامان له ، فانھا تخلق القوة الشعبية القادرة على الانتفاض على كل محاولة للتأمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القياسات المتجددة للعمل الثورى ، وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما الى الامام ، وتخلق قيادة من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى ، ومن ثم فهى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب ان تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية ، ولا تستطيع القيادات ان تمارس عملها بالاكراه والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هى الاحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وابداد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها .

ولا بد فى الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية الى قواعدها ، وتأكيد مسئوليتها أمام المنابع الاصلية لقوتها . ولا بد لنا ان نذكر دائما أن القواعد الشعبية مفعمة بالثورية الطبيعية وأن ثورية القواعد والحاجها الدائم من أجل التقدم سوف يكون قوة دافعة لثورية القيادة .



أن تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق
أفراق الجماهير في الأمل . أن التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه
تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال ، لكنه من الزم
الواجبات في تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجدارة صعوبة
الوصول الى الأهداف المرجوة . أن مجرد التغيير الثوري في
أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام الجماهير ولكن الجهود
المتواصلة هي وحدها القادرة على الوصول الى الأحلام .

وليس من حق أحد في هذه المرحلة أن يخدع الجماهير بالمنى
وإنما تقتضى الأمانة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة
لمسئولياتها بلوغا لأمالها .

أن ذلك أمر ينبغي وضعه موضع الاعتبار طول الوقت .
وينبغي أن يصاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير ، وتقدير
في الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المسؤولين عن قيادة العمل
فحقيقا لهذه التطلعات .

والمراهقة الفكرية خطر ينبغي التصدي له والقضاء عليه .
أن الدين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات أو قوالب تحد قدرته
على الانطلاق ، أو تشيع فيه روح التردد . إنما يقللون من قوة
المجتمع . بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق ، المنبعث
من الواقع الوطنى .

أن التقدم الوطنى لا يتحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .
أن تحرير الطاقات الخلاقة لاى شعب من الشعوب يرتبط
بالتاريخ ، ويرتبط بالطبيعة ، ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة
في العالم الذى يعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ ، والأ
فإن يتقدم الى الفراغ ذاته .

أن الخطر في المراهقة الفكرية في هذه المرحلة إنما ينطق نوعا
من الإرهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ .

والقياسادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة . لابد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنيه بالنجاح المطلوب .

ان الثروة التى يملكها هذا الوطن - صانع الحضاره - من الخبراء والعنيين فى جميع المجالات قيمة هائلة لابد من الحرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفى بعض الاحيان فان هذه القيادات فى حاجة الى حمايتها من نفسها .

ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم ان المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى ، تحل خلال التعقيدات المكتبية والادارية .

ان هذه التعقيدات تضع اعباء جديدة على العمل الوطنى دون ان تساعده .

انها قادرة لو تركت لخطأ وهمها أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجمد وصول نتائجه الى الجماهير التى تحتاج اليه . ان اجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت أن اجهزتها الكبيرة غاية فى حد ذاتها . ان هذه الاجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

وينفس المقدار فان التنازع على السلطات يؤدى الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة امام جهود الاخرى ، تجمد عملها وتلفى آثاره . كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسؤولين عنها بالفعل امام الشعب .

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقانون الثورى الذى صدر بأن : « يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد » ، ان ذلك لم يكن اجراء عدل فقط . . ، ولكنه كان محاولة للوصول الى ان يكون الفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

والقيادات الجديدة لابد لها أن تعي دورها الاجتماعى . وأن
أخطر ما يمكن أن تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف ،
متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت
إليها امتيازاتها .

ان قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير فى حاجة أيضا
الى ان يؤمن بان الاسراف - حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية
هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التى هى وقود
محركة التطوير .

والاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لامبرون
لها كما أنه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية فى دراسة
المشروعات الجديدة ، ويمتد الى الاهمال فى التنفيذ بدون اليقظة
الواجبة لسلامة العمل .

ان تلك كلها من سمات مرحلة التغيرات الكبرى ومن أخطارها
ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .
ان العمل الثورى لابد له ان يكون عملا علميا .

ان الثورة ليست عملية هدم انقراض الماضى ، ولكن الثورة
هى عملية بناء المستقبل .

ولذا تخلت الثورة عن العلم بمعنى ذلك انها مجرد انفجار
عصبى تنفس به الامة عن كبثها الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها
شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقى للإدارة الثورية ، ومن هنا
يبدأ الدور العظيم الذى لابد للجامعات ومراكز العلم على مستوياتها
المختلفة ان تقوم به .

ان الشعب هو قائد الثورة .

والعلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى .

والعلم وحده هو الذى يجعل التجربة والحطأ فى العمل
الوطنى تقدما مأمون العواقب . وبدون العلم فان التجربة والخطأ

تصبحان نوعات اعتبارية قد تصيب مرة لكنها تخطيء عشرات المرات .

ان مسؤولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسؤولية السلطات الشعبية المختلفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع ان تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل ، تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست ابراجا عاجية ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد امانا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع ان يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة امام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

ان الامم التى ارغمت على التخلف . اذا ما استطاعت ان تبدأ - الآن - معتمدة على العلم المتقدم .. تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل . ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع اشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم .

ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهة لا بد لها من حلول علمية .

على ان مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال ان تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم للعلم فى حد ذاته مسؤولية لاستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة ان تتحمل اعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة ، على ان بلوغ النضال الوطنى لاهدافه سوف

يسمح لنا في مرحلة متقدمة من تطورها بأن تساهم إيجابيا مع العالم في العلم للعلم .

وليس العلم للمجتمع عبء تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها . ان ذلك يصبح تفسيراً ضيقاً لرغيف الخبز الذي نريده .

اننا لانستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة .

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف - مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجعى هي التي فرضته علينا - كثيرا وما زال يكلفنا الكثير ، لكننا مطالبون الآن - وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا - أن نبدأ الفجر مع الدين بدأوه .

ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا .

ولكن الطاقة الذرية في خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات في معركة التطوير الوطنى .

على انه يتعين علينا أن نذكر دائما ان الطاقات الروحية التي تستمدّها الشعوب من مثلها العليا التابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى اعظم القوى الدافعة ، كما انها تسليحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميع الاحتمالات ، وتقهر بهما مختلف المصائب والعقبات .

واذا كانت الاسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد .

الباب التاسع

الوحدة العربية

ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وفي دعمه وحمايته تمتد لتشمل الامة العربية كلها .

ان الامة العربية لم تعد في حاجة الى ان تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها .

لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة واصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته .

يكفى ان الامة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والسقل .

ويكفى ان الامة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان .

ويكفى ان الامة العربية تملك وحدة الامل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير .

ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها - مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية - ينظرون الى الامور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة .

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي .

واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية في كل مكان من العالم العربي . والتجمع الذي تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية

في العالم العربي هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية ،
التي تهب على الأمة العربية ، وتحرك خطواتها وتنسجها عبر
الحدود المصطنعة .

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الامل الواحد في كل
مكان من الارض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح
المتحدة في كل مكان من الارض العربية ، هو في حد ذاته دليل على
الوحدة اكثر مما هو دليل على التفرقة .

ان مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذي كان يفرض
التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين
الحكومات .

ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي
للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة
الهدف هي صورة الوحدة .

ان وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية في
الأمة العربية كلها .

واختلاف الاهداف عند الفئات الحاكمة هو صورة من صور
التطور الحتمي الثوري واختلاف مراحل بين الشعوب العربية .
لكن وحدة الهدف عند القواعد هي التي ستتكفل بسلسلة
الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور .

ان وحدة الأمة العربية قد وصلت في صلابتها الى حد أنها
أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكري ، ولا أساليب
الانتهازية الفردية ، ولا أساليب الرجعية المتحكمة ، على شيء الا
على دلالتها بأن النظام القديم في العالم العربي يعاني جنون اليأس ،
وأنه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد في قصوره المعزولة
وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى أهدافها .

ان وحدة الهدف لا بد أن تكون شعار الوحدة العربية في
تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .

ولا بد أن ينبذ الشعار الذى جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطنى هى مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار .

ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون ان يدري ساهم فى تقريب يوم الثورة الاجتماعية ، وذلك حين توارى بمطامعه وراء العناصر المستغلة بوجهها ويحركها .

وليس من شك أن الثورات الاصلية تستفيد من حركات خصوصها فى مواجهتها ، وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهاكها على التعاون معه . وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا . تأكيدا لانتصار الثورة السياسية فى بقية اجزاء الوطن العربى ودعمًا لحق الانسان العربى فى حياة اجتماعية افضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثورى .



والعمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الامة العربية مع تاريخها الطويل المجيد . ويحتاج الى حكمتها العميقة يقدر حاجته الى ثورتها وارادتها على التغيير الحاسم .

ان الوحدة لا يمكن - بل لا ينبغي - أن تكون فرضا ، فان الاهداف العظيمة للامم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها . ومن ثم فان القسر باى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عملا غير اخلاقى فحسب . . ، وانما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الامة العربية فى تطورها الشامل .

وليست الوحدة العربية صوره دستورية واحدة لا مناص

من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال
والمراحل وصولا الى الهدف الآخر .

ان اى حكومة وطنية فى العالم العربى - تمثل ارادة شعبها
ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى - هى خطوة نحو الوحدة
من حيث أنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية
فى الوحدة .

ان اى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبين
- او أكثر من شعوب الامة العربية - هى خطوة وحدوية
متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد
جذورها فى أعماق الأرض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة
الشاملة .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل
من أجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد
عليه وضوح المسائل التى لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما
فى هذه المرحلة من النضال العربى .
ان الدعوة السلمية هى المقدمة .

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية
للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة .
ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه -
كما اثبتت التجارب - فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها
العناصر المعادية للوحدة كى تطفنها من الخلف .

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب
ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية
والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة
العربية . هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية
والاستعمارية .

ان جهودا عظيمة وواعية يجب ان تتجه أيضا الى فتح الطريق

امام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث اثرها في محاولات التمزيق وتتطلب على بقايا التشئت الفكرى الذى احده تصفط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، وما تركته دسائسه ومناوراته من رواسب تحجب الرؤية الصاقية في بعض الظروف .

والجمهورية العربية المتحدة - وهى تؤمن بأنها جزء من الامة العربية - لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ، ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لابد لما ان تحرص على ألا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى ، ان ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبه المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فان هذه المساندة يجب أن تظل فى اطار المبادئ الاساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى اهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .

كذلك فان الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى .

انها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة لكنها فى نفس الوقت لاستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم .

ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال .

ان ذلك لا يؤثر - ولا ينبغى له ان يؤثر - على قيام جامعة الدول العربية ، واذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على ان

تحمل الشوط العربى الى قايته العظيمة البعيدة ، فانها تقدر على السير به خطوات .

ان الشعوب تريد املها كاملا .

والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة للحكومات - لا تقدر ان تصل الى ابعد من الممكن .

ان الممكن خطوة فى طريق المطلوب الشامل .

ان تحقيق الجزء مساهمة فى تقريب يوم الكل .

لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على الا يكون هناك - تحت اى ظرف من الظروف - وهم تحميلها اكثر من طاقتها العملية التى تحددها ظروف قيامها وطبيعته .

ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق الوان ضرورية من النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة ، لكنها فى نفس الوقت - تحت اى ستار وفى مواجهة اى ادعاء - لا يجب ان تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .

الباب العاشر

السياسة الخارجية

أن السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هي انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني .

ان أى سياسة خارجية لأى وطن من الأوطان لا تكون انعكاسا أميناً وصادقاً لعمله الوطني . تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه وتصبح نفاقاً واتجاراً بالشعارات .

ان تلك هى المهزلة التى تقع فيها الحكومات الرجعية حين تحاول للتضليل أن تستعير سياسة خارجية براقة لا تكون صدقاً للمواقف الوطنية وتعبيراً عنه .

أن الشعوب الواعية تفضح هذه الحكومات وتقتص منها حساب الضلال الذى حاولت أن تزيفه عليها .

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني ، تمتد فى ثلاثة خطوط حفرت مجراها عميقاً ومستقيماً بنضال شعب بأسل صمد لكل أنواع الضغط وانتصر عليها .

ان الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبيراً عن كل مبادئها الوطنية هي :

الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى جميع أفتنته ، ومحاربتة فى كل أوكاره .

والعمل من أجل السلام لأن جو السلام وأحتمالاته هي أنفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطني .

ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء ، فان الرخاء المشترك

لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح في حاجة الى التعاون الجماعي لتوفيره .



ان شعب الجمهورية العربية المتحدة في حربه ضد الاستعمار ضرب مثلا حيا مازال أسطورة في تاريخ نضال الشعوب .

ان شعبنا كشف الاستعمار العثماني وقاومه برغم التحالين عليه باستتار الحلافة الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسي حتى ارغم المغامر الذي دوح أوروبا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر الابيض الى فرنسا .

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمي واحتكاراته الدولية التي استعملت أسرة محمد علي .

وتدافعت موجانه الثورية واحدة اثر الأخرى حتى جرفت أمامها - بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة - كل الحواجز التي أقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا ثلاث امبراطوريات هي الامبراطورية : العثمانية . والفرنسية . والبريطانية . وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمناً عالياً لانتصاره على الاستعمار ، لكنه في النهاية حصل على النصر الذي برر أمام التاريخ ، كل التضحيات وشرف مقادراها .

وبعد النصر الثوري العظيم صباح ٢٣ يوليو ، وفي طريق الشعب الى التقدم الثوري ، داست الجموع المنتصرة بأقدامها بقايا العهد الملكي الدخيل ، ودكت حصون الاقطاع . واجتثت جذور الرجعية .

لقد كانت تلك كلها هي الركائز التي ثبت الاستعمار عليها وجوده فوق أرضنا . وبانقضاء شعبنا عليها وتدميرها فان الوجود الاستعماري فقد حلقات اتصاله بأرض الوطن الطاهرة ، ومن ثم

كانت الخطوة الباقية هي ارغام قواته على الرحيل وراء البحر بعد أن طوت أعلامها ؛ وابتلعت كبريائها .

أن شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين في عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاص في نضالنا الوطني .

ان الاستعمار الذي جلا عن أرضنا - طبقا لاتفاق تم تنفيذه في يونيه سنة ١٩٥٦ - ما لبث أن عاد في أكتوبر من نفس العام متصورا أنه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين .

* ان شعبنا الذي عقد العزم على حماية استقلاله ، ورفض كل الحيل الاستعمارية التي حاولت أن تجره الى مناطق النفوذ وقاد مقاومه هائلة في الشرق الاوسط كله ضد حلف بغداد حتى سقط ، لم يتردد في مواجهة العدوان المسلح الثلاثي الذي أقدمت عليه ائتتان من دول العالم الكبرى زحفت عليه من القاعدة الاستعمارية التي خلقتها المؤامرات الرامية الى ارباب الامة العربية وتمزيقها وهي اسرائيل .

ان الاستعمار في معركة السويس ، كشف نفسه ، وكشف قواعده وكشف أعوانه .

ان الاستعمار انقض على شعب مصر بالسلاح لان الشعب المصري حاول أن يحقق استقلاله ويبنى نفسه من أخذ موارده الوطنية التي طال استغلال الاستعمار له واحتكاره لكل عائدته وقيمتها .

ان الشعب المصري باسترداده قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته في الصميم ؛ وأثبت صلابته - بتحملة العنيد لتبعات اصراره الى حد قبول المعركة المسلحة - في وجه قوى زاحفة جرارة .

ان الشعب المصري - بثباته الرائع وبقتاله المرير ضد الغزوة

استطاع أن يهز الضمير العالمي ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل
فى التطور الدولى .

ولقد كان التحول الرائع فى المعركة نقطة فاصلة فى حركات
التحرير .

ان الشعب المناضل الذى كان يواجه الطغاة الكبار وحده ؛ لم
يعد وحيدا .

وانما انقلب الموقف رأسا على عقب ، نتيجة للمقاومة الوطنية
الباسلة .

ان الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه ، وجدوا أنفسهم فى
عزلة عن الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا
تشدد أزره وتلوح له بأيديها تحية له وتضامنا معه .

ان الهزيمة المريعة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس
أنهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة .

ان نهاية هذا العهد البغيض بالنسبة لكل شعوب العالم تحققت
بفضل نضال شعبنا .

ان الاستعمار الذى ما زال متمسكا بأهدافه غير اسلويته .

ان شعبنا كان بالمحصاة لكل محاولات التنكر والتخفى وواصل
مطاردته لها وتجميع قوى الشعوب ضدها .

ان اصرار شعبنا على محاربة الاحلاف العسكرية - التى يريد
أن تجر الشعوب رغم ارادتها الى فلك الاستعمار - كان صوتا
عاليا بالحق ارتفع فى جميع المجالات منبها ومحذرا .

ان اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من
الوطن الفلسطينى هو تصميم على تصفية جيب من اخطر جيوب
المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب . وليس تعقب سياستنا
للتسلل الاسرائيلى فى أفريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان
استعماري مدمر .

أن أصرار شعبنا على مقسامة التمييز العنصرى هو ادراك
هليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، ان الاستعمار
فى واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجبى ، بقصد
تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصرى
الا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز
بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم .

ان الرق كان الصورة الاولى من صور الاستعمار ، والذين
ما زالوا يباشرون أساليبه ، يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على
ضحاياهم ، وانما يلحقون الاذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه
من انتصارات .



أن شعبنا لم يدخر جهداً فى سعيه نحو السلام .

ان السعى نحو السلام قاد خطى شعبنا الى مراكز دولية
أصبح لها الآن من قوة الاشعاع ما يضيء الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص فى أعمال مؤتمر باندونج
وانجاحه ، والذى شارك فى أعمال الامم المتحدة وحاول عن طريق
هذه الاداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام - أثبت شجاعة
فى الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وافريقيا ، نفس
اللفة التى تكلم بها أمام الكبار الاقوياء فى الامم المتحدة .

ان شعبنا فى دعوته الى السلام وفى عمله لتوطيد احتمالاته
إشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة
لتحريم التجارب النووية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع
السلاح ، إنما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام . لأنه يؤمن
إيمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول إنقاذها على ارضه .

ان صدقاً دعوته للسلام يتبع من حاجته الماسة اليه •
ان السلام هو الضمان الاكيد لقدرته على الاستمرار في معركته
المقدسة من أجل التطوير •

ان العمل من أجل السلام هو الذي سلح شعبنا بشعار • عدم
الانحياز والحياد الايجابي • •

ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو
تحية عظيمة لاخلاص شعبنا في خدمة السلام ، ان الدعوة الاولى
لاول مؤتمر لدول عدم الانحياز هي هذه الدعوة التي صدرت من
القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ، كانت
في نفس الوقت تقديراً انسانياً للمنهج الذي سلكناه في خدمة
السلام بعد ايماننا به واخلاصنا له •

بل ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز
والحياد الايجابي ليستروا به امام شعوبهم انحيازهم الى معسكرات
الحرب والاستعمار - انما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذي
كان رائداً في رفع هذا الشعار عن ايمان ، وفي النضال من أجله -
عن حاجة حقيقية اليه تابعة من صميم كفاحه لاحتراز التقدم •

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم
هو امتداد طبيعي للحرب ضد الاستعمار ••••• ضد الاستغلال •
وهو استطراد منطقي للعمل من أجل السلام ••• لتوفير الجو
الامثل للتطوير •

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية
للجمهورية العربية الى الهدف النهائي الذي تسعى اليه سياستها
الخارجية انعكاساً لنضالها الوطني •

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والامم العاملة من أجل
السلام العالمي والرخاء الانساني •

ان المعارك الدولية التي خاضها شعبنا إنما كانت معسارك

دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعه وحقوق الامة العربية التي يشعر بانتمائه الحيوى اليها ، انتماء الجزء الى الكل

ولقد رفع شعبنا - حتى فى احلك ظروف المعارك القاسية التي ارغم على خوضها - شعاره الخالد « السلام لا الاستسلام » ايماء واضحة الى أنه يقبل التعاون الدولى ولكنه يقاوم السيطرة

ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ • وان التعاون الدولى من أجل الرخاء أقوى ضمانات السلام العالمى •

ان السلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتاً مخيفاً ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الامم المتقدمة والامم التي فرص عليها التحلف •

ان الصدام المحقق بين التحلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى بعد الخطر الاول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية مفاجئة •

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء هو الامل الوحيد فى تطور سلمى يقرب ما بين مستويات الامم ويزرع المحبة بينها بدلا عن سموم الكراهية •

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو التكفير الانسانى الذى يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعمارى •

ان التعاون الدولى يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية العربية أن تتحرك عليها •

انه يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع • فان اجتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية •

كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع أن تخدم قضية التطور وتضىء جوانب التخلف المظلم •

كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التى

توجه الى صنع الاسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من أن تترصد لها وتترصد بها .

كذلك هو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم .

ان شعبنا يمد نواياه المعززة بالاعمال لتحقيق التعاون الدولي عبر كل المحيطات والى كل الاقطار .

واذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن اسىوى افريقى ؛ ويؤمن بتجمع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برابط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتها فترة من الهدنة المسلحة .

ان الايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم . وآلما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الامة العربية .

ان شعبنا يعيش على آلباب الشمال الشرقى لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ، ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد .

أن شعبنا يعتقد في رسالته الأدبانية وهو يعيش في المنطقة التي
هيبت عليها رسالات السماء .

ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ الانسانية السامية
التي كتبتها الشعوب بدعائها في ميثاق الأمم المتحدة .

ان فقرات كثيرة في هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء
غيره من الشعوب .

أن شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه
بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، مايمكنه من
فرض زرادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق امانيه .

اعلان الميثاق

وفي ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ ، أقر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الميثاق الوطني •

وتلا السيد الأمين العام للمؤتمر اعلان الميثاق •

ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على ارضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام •

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، مايمكنه من فرض ارادته على الحياة ، ليصوغها من جديد وفق امانيه •

ونحن أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، الممثلين لقطاعات الشعب في الجمهورية العربية المتحدة •

والصادرين عن ارادة شعبية تبرم أمرها في اجماع ووحدة •

ايماننا منا بالله ، وبما انزل من شريعة الحق والخير والسلام •
وتقديسا لحق الانسان في العزة والكرامة ، وفي الكفاية والعدل •
واستمساکا بحق أمتنا في الحياة والتحرر والانطلاق •

وتثبيتا لخطانا على طريق ثورتنا الانسانية والاجتماعية والسياسية •

وسعيا الى تحقيق التكافل ، وتلويب الفوارق بين الطبقات •
وتوكيدا لمعاني الفضيلة والايثار في سلوك الفرد وصالات الجماعة •

وتجلية لطابعنا الشعبي وحياتنا الاصيلية ، في اطار قيمنا الروحية الدينية والخلقية •

واعترافا بتراثنا في الماضي • وجهادنا في الحاضر ، وعملا من اجل المستقبل ،

ويقينا باننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربي ، وأن امتنا
العربية أمة واحدة •

وأداء لواجبنا التاريخي ، ورسالتنا الخالدة في بناء السلام
القائم على العدل •

بدلك كله ، ومن أجل ذلك كله ، نقر هذا الميثاق ، ونعلنه
إطارا لحياتنا ، وطريقا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل •
نعلن ميثاقنا ، ونعاهد الله على أن نستمسك بكل ما فيه من
معاني الحق والخير والعدل في الحياة ، وأن نبذل كل ما أودعنا
الله من طاقة ، لنضع هذه المعاني جميعا موضع التنفيذ •

« وعلى الله قصد السبيل »

قانون الاتحاد الاشتراكي العربي

المقدمة والأهداف

● منذ أن قامت الثورة ، ثورة ٢٣ يوليو ، وارتبطت بمبادئها الستة واستقل نضال الشعب للتحويل الاشتراكي بعهد قرارات يوليو ١٩٦١ ، اقتضت مراحل الكفاح قيام تنظيم شعبي ، هو الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون أمينا وقادرا على المحافظة على مبادئ الثورة الستة ، والاندفاع بها الى الاهداف الكبرى التي حددها الميثاق •

● ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية ، التي تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها ، وتوجه العمل الوطني ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم ، في ظل مبادئ الميثاق •

● وهو الوعاء الذي تلتقي فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها •

● ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي - كت تنظيم سياسي شعبي - قوى الشعب العاملة ، ويمثل فيه تحالف هذه القوى في اطار الوحدة الوطنية •

اهدافه :

● تحقيق الديمقراطية السليمة ، ممثلة بالشعب وللشعب ، لتكون الثورة بالشعب في أسلوبها ، وللشعب في غايتها واهدافها •

● تحقيق الثورة الاشتراكية التي هي ثورة الشعب العامل •

● دفع امكانيات التقدم توريا لصالح الجماهير •

● حماية الضمانات التي قررها الميثاق ، وهي :

★ كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين في جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بحيث يراعى في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي نفسه أن تكون نسبة العمال

والفلاحين ٥٠٪ على الأقل ، باعتبارهم أغلبية الشعب التي طال حرمانها من حقوقها الأساسية .

★ مبدأ القيادة الجماعية .

★ دعم التنظيمات التعاونية والنقابية .

★ ارساء حق النقد ، والنقد الذاتي .

★ نقل سلطة الدولة الى المجالس المنتخبة تدريجيا .

واجباته :

● أن يكون قوة ايجابية تدفع العمل الثوري .

● حماية مبادئ الثورة وأهدافها .

● تصفية آثار تحكم الرأسمالية والاقطاع .

● النضال ضد تسلل النفوذ الاجنبى .

● النضال ضد تسلل الرجعية التي تم اسقاطها .

● النضال ضد تسلل الانتهازية .

● مقاومة السلبية والانحراف .

● منع الارتجال فى العمل الوطنى .

مبادئ العمل :

★ ان الاتحاد الاشتراكى العربى يشكل الاطار السياسى الشامل للعمل الوطنى ، وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب ، من : فلاحين وعمال ، وجنود ، ومثقفين ، ورأسمالية وطنية ، على أساس الالتزام بالعمل الوطنى ، فى ترابط وثيق بين المستويات المختلفة، من قاعدة للتنظيم الى قيادته الجماعية .

● وضمانا لأن يؤدى هذا التنظيم الشعبى الى تحقيق أهدافه ، فإن العلاقات ، سواء بين الاعضاء وبعضهم أو بينهم وبين تنظيماتهم .

تتطلب مجموعة من القيم والمبادئ ، ليسر الاتحاد الاشتراكي
العربي بقوة ايجابية نحو أهدافه الثورية .

● وأهم هذه المبادئ ما يلي .

* احترام الأقلية لارادة الأغلبية ، حتى لا يكون هناك أي
مجال لقيام دكتاتورية في منظمات الاتحاد .

* كسب ثقة الشعب عن طريق الاقتناع . وهذه الثقة هي
السبيل الى طاعة الجماهير لقيادتها طاعة ليست وليدة الخوف ،
ولكنها وليدة الاقتناع ، ولا تعطي للقيادات - في أي مستوى من
المستويات - حقوقا مكتسبة ، تقيس دكتاتوريات داخل تنظيمات
الاتحاد .

* النظام والطاعة في العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير
على اساس اخلاص القيادة الثورية ، وسلامة مخططاتها ، واخلاص
الطليعة الاشتراكية والاستعداد للبذل والتضحية ، واقتناع
الجماهير .

* العمل على قيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحاد وبين
الشعب العامل .

* العمل على حل مشاكل الجماهير .

* العمل على استمرار الدفع الثوري لدى الجماهير .

* اطلاق الجماهير على حقائق الامور .

* عدم فرض السلطة ، أو ممارسة أي نوع من التعالي على
جماهير الشعب العامل .

* الاعتراف بالاختفاء والمبادرة الى اصلاحها .

● ان الاتحاد الاشتراكي العربي - وهو السلطة الشعبية -
يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي ، وبالرقابة التي يمارسها باسم
الشعب ، بينما يقوم مجلس الامة - وهو سلطة الدولة العليا ، ومجلس
المجالس النيابية والشعبية - بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد
الاشتراكي العربي .

● ان الاتحاد الاشتراكي العربي لا يحل محل النقابات او
التعاونيات أو منظمات الشباب ، وإنما يعمل على القيام برسائله
وتحقيق أهدافه بمساعدة هذه المنظمات على النحو الذي أوضحه
الميثاق .

● ومن خلال منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي في جميع
مستوياتها يجد الميثاق - وهو بالنسبة لثورتنا نظريتها السياسية ،
وبالنسبة لاشتراكيتنا فكرها الثوري - طريقه الى التطبيق العملي .

● وفي قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي ،
وتحملة لمسئوليات الطليعة ، ووقوفه حارسا على الضمانات التي
كفلها الميثاق ، وممارسته لوظائفه بالاسلوب الديمقراطي ، وانبثاقه
عن الجماهير ، وتمثيله لأمانيتها ، وتعبيره عن ارادتها - تحقيق لمبدأ
سيادة الشعب ، وارساء لقاعدة أساسية من قواعد التنظيم
السياسي الديمقراطي ، وهي أن الديمقراطية السليمة تصبح ،
بالمطلق الاشتراكي ، وسيلة وغاية للنضال الوطني .

الباب الأول

عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي :

● مادة ١ :

عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي مفتوحة لكل مواطن من قوى الشعب العاملة تتوافر فيه الشروط التالية

- (أ) أن يكون من مواطني الجمهورية العربية المتحدة •
- (ب) أن تكون سنه ١٨ سنة على الأقل ، وله حق الانتخاب •
- (ج) أن يكون مواطنا صالحا غير مستغل ، ولم تصدر ضده أحكام مخلة بالشرف •
- (د) أن يؤمن بالميثاق ، ويتعهد بالعمل في منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، عاملا على تحقيق أهدافه •
- (هـ) أن يقدم طلبا كتابيا للانضمام لعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي •

● مادة ٢ :

تكون عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة على الوجه الآتي :

- (أ) عضو عامل : وهو من له حق الترشيح لمنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، وحق انتخاب أعضاء هذه المنظمات ، ويسدد الاشتراك الذي تقررره اللجنة التنفيذية العليا •
- (ب) عضو منتسب : وهو الذي تحدد أوضاعه وفقا للقرارات التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا بنطاق الاعضاء المنتسبين •

● مادة ٣ :

يقدم الطلب لعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي في المؤسسة الجماهيرية التي يعمل بها أو ينتمي إليها مقدم الطلب، أو في الوحدة الأساسية التي يدخل في نطاقها محل إقامته العادية .

● مادة ٤ :

واجبات العضو العامل بالاتحاد الاشتراكي العربي هي :

(أ) أن يكون متمسكا بالقيم الروحية والاسسانية

(ب) أن يطبق القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي .

(ج) أن يحافظ دائما على وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي وتماسكه .

(د) أن يبذل قصارى جهده في تنفيذ ما يقرره الاتحاد الاشتراكي العربي ، وما يكلف به من واجبات .

(هـ) أن يدرس قرارات منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي باستمرار ، ويتولى شرحها للغير .

(و) أن يقبل قرار الاغلبية ، حتى ولو كان مخالفا لرايه ، ويعمل على تنفيذه باخلاص وتفان .

(ز) أن يكون قدوة حسنة لغيره ، ويكون مثالا للمواطن الاشتراكي ، يحتذى به في محيط عمله وفي تصرفاته .

(ح) أن يعمل دائما على رفع مستواه الفكري والعقائدي ، ويتعمق في فهم مبادئ الميثاق الوطني ، ويتولى شرحه للغير .

(ط) أن يضحى دائما بمصلحته الشخصية في سبيل مصلحة الاتحاد الاشتراكي العربي ومصلحة الشعب .

(ي) أن يمارس النقد الذاتي ، ويعمل على تصحيح أخطائه بروح طيبة .

(ك) ألا يطلب لنفسه أو لغيره امتيازات أو استثناءات ؟

(ل) أن يعمل على التعرف على محيطه المحلي ، وأن يقوم بالتنوع والتثقيف الاشتراكي العربي بين أفراد هذا المحيط بطريقة عملية ناجحة .

(م) أن يعمل على الاتصال الدائم بأفراد الشعب في نطاقه ، لتلمس رغباتهم واحتياجاتهم ، مع التعاون معهم في إيجاد الحلول المناسبة لهذه الرغبات والاحتياجات ، وشرح رأى الجماهير في الاتحاد الاشتراكي العربي .

(ن) أن يعمل على اكتشاف العناصر القيادية في مجتمعه المحلي ، وأن يعمل على ضمها الى تنظيمه الفرعي ، ويساعد في توجيهها وقيادتها .

(س) أن يقف ، بكل قواه ، ضد أعداء الثورة الاشتراكية والقومية العربية وأعداء حريتنا واستقلالنا ، ويعتبر نفسه صاحب الثورة وصاحب الاتحاد الاشتراكي العربي .

● مادة ٥ :

للعضو العامل بالاتحاد الاشتراكي العربي الحق في :

(أ) أن ينتخب ويتقدم بالترشيح لعضوية المراكز القيادية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي .

(ب) أن يشترك في المناقشة الحرة ، وأن يبدى رأيه في اجتماعات الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظماته التي هو عضو فيها .

(ج) أن يرفع رأيه الى أى هيئة قيادية للاتحاد الاشتراكي العربي ، اذا كان مخالفا لقرار من قرارات الاتحاد . على أن يلتزم بتنفيذ هذه القرارات الى أن يتم البت في اعتراضه عليها .

(د) أن يتقدم بالاسئلة والاقتراحات الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، وأن يوجه الانتقادات التي يرى أنها كفيلة برفع مستوى الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيماته .

(هـ) أن يوجه أى طلب أو شكوى لآى منظمة من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربى .

(و) أن يناقش العوامل المؤثرة على رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لوحدة الاساسية ، ويشترك فى لجان البحث والدراسة للوصول الى الحلول المناسبة لها .

(ز) أن يناقش المسائل ، التى تتصل بسياسة الاتحاد الاشتراكي العربى وتحقيق أهدافه ، فى الصحافة »

الباب الثالث

التنظيم العام للاتحاد الاشتراكي العربي :

● مادة ٦ :

(أ) الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي :

١ - الوحدة الأساسية هي قاعدة تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهي التي تتكون في القرية أو ما يماثلها ، وفي المؤسسة الجماهيرية . وتحدد هذه الوحدات وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - يجوز أن تشكل ، الوحدة الأساسية بالقرية أو ما يماثلها أو المؤسسة الجماهيرية ، وحدات فرعية ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

(ب) منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي :

يشكل التنظيم العام للاتحاد الاشتراكي العربي كما يلي :

١ - مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية « القرية أو ما يماثلها ، والمؤسسة الجماهيرية » .

٢ - مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية .

٣ - مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز .

٤ - مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة .

٥ - مؤتمر قومي عام ، ولجنة عامة ، ولجنة تنفيذية عليا للاتحاد الاشتراكي العربي للجمهورية .

الباب الثالث

منظمات الاتحاد الاشتراكي للوحدات الاساسية :

● مادة ٧ :

يشكل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية من:

(١) مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية :

١ - يعتبر أكبر سلطة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدة .

٢ - ويتكون من جميع الاعضاء العاملين بالوحدة الاساسية .

٣ - وينعقد دوريا ، مرة كل أربعة شهور ، أو في دورات غير عادية ، بناء على طلب ، لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية ، أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية :

١ - لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي هي القيادة الشورية المحلية للنشاط والعمل في الاتحاد الاشتراكي العربي . وهي الحلقة الاولى للاتصال بالشعب ، ومنها تتكون القاعدة لكل منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، والتي يتم من طريقها الاتصال الدائم بين جميع منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي وجماهير الشعب العامل .

٢ - وتتكون لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية من عدد من الاعضاء العاملين بها ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - ويشترك في انتخابها جميع الاعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة ؛ ويجرى انتخاب اللجنة كل سنتين .

٤ - وينتخب أعضاء اللجنة من بينهم امينا وامينا مساعدا .

٥ - وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل شهريا .

● مادة ٨

للجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية أن تشكل لجانا للنشاط من بين الاعضاء العاملين بها . وذلك لمعاونتها في مباشرة أوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي بالوحدة .

● مادة ٩ .

تتولى لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي الادارة اليومية لوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي في مجالها ، كما تقوم بتنفيذ التوجيهات التي تتلقاها من لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمستوى الاعلى ؛ وارسال التقارير الشهرية اليها . وأهم واجباتها :

(أ) توعية الجماهير سياسيا للعمل الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ولدعم مبادئ القومية العربية ، والتعريف بالحقوق والواجبات؛ وممارستها في كافة ميادين النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلية .

(ب) العمل على تنمية المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والروحي للجماهير ، والتعاون مع جميع الهيئات والمنظمات المحلية لتحقيق ذلك .

(ج) التعرف على حاجة ومشاكل جماهير الشعب العامل في منطقته ، والعمل على حلها بالتعاون مع جميع المؤسسات والمنظمات المحلية ، وكتابة التقارير الموضحة لهذه الحاجات والمشاكل الى منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي الاعلى والدفاع عنها .

(د) حث الجهود لزيادة انتاج جميع الوحدات الانتاجية في منطقة الوحدة .

(هـ) محاربة الاستغلال بكافة صوره ، ومحاربة البيروقراطية

التي تعرقل حصول المواطنين على فرصهم المتكافئة في العمل ، او في الخدمة ، او في اى حق من الحقوق .

(و) نقل سياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وخطته الى الاعضاء العاملين ، والى جماهير الشعب ، وتوعيتهم ، حتى يتمكنوا من المساهمة في تنفيذها .

(ز) التاكيد من ان الاعضاء العاملين بالوحدة يؤدون الواجبات المنصوص عليها في القانون ، ومن ان الوحدة بمجموعها تعمل على قيام المجتمع الاشتراكي للمجتمع المحلي ، وتحقيق وممارسة الديمقراطية .

(ح)حث الاعضاء العاملين ومعاونتهم على الاشتراك والعمل في المؤسسات والمجالس التي تمارس فيها انواع النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلية ، وملاحظة تنفيذهم مبادئ الميثاق وسياسة الاتحاد الاشتراكي العربي فيها ، وفقا لما تتطلبه حاجة الجماهير .

(ط) ملاحظة اتاحة الفرصة لكل الاعضاء العاملين لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في هذا القانون .

(ي) تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة .

الباب الرابع

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو المؤسسات الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية :

● مادة ١٠ :

يشكل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية من :

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية :

١ - يعتبر أكبر سلطة للاتحاد الاشتراكي العربي على هذا المستوى .

٢ - ويتكون من أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدات الأساسية الموجودة في نطاقه ، ومن عدد آخر من الأعضاء ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - وينعقد دوريا كل سنة شهور ، أو في دورات غير عادية بناء على طلب لجنته أو ثلث عدد أعضائه .

٤ - وينتخب المؤتمر من بين أعضائه لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي على هذا المستوى .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية :

١ - تتكون بالانتخاب من بين أعضاء مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها

١١ اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي * ويراعى أن تكون
تجميع الوحدات الأساسية ممثلة فيها .

١٢ - ويجرى انتخاب اللجنة كل سنتين .

١٣ - وينتخب أعضاء اللجنة من بينهم أميننا وأميننا مساعدا لها .

١٤ - وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل شهريا .

١٥ - وتقوم اللجنة في مجالها بالاختصاصات والواجبات
المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون ، وعلى الاخص بما يأتي :

(أ) تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي بها .

(ب) تولى الإدارة اليومية لوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي
العربي في مجالها .

(ج) مباشرة تنفيذ قرارات وتوجيهات لجنة الاتحاد على
المستوى الأعلى ، وإرسال التقارير الشهرية اليها .

الباب الخامس

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز :

● مادة ١١ :

تتكون منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المركز من : -

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز :

١ - يعتبر اكبر سلطة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المركز .

٢ - ويتكون من مندوبين لجميع الوحدات الاساسية الموجودة في نطاق المركز ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - مدة المؤتمر سنتان ، ويجتمع دوريا كل ٦ شهور ، او في دورات غير عادية ، بناء على طلب لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز ، او ثلث عدد أعضاء المؤتمر ، او ثلث عدد لجان الوحدات الاساسية .

٤ - وينتخب المؤتمر من بين أعضائه لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز :

١ - تتكون بالانتخاب من بين أعضاء مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - ويجرى انتخاب اللجنة كل سنتين .

٣ - وينتخب اعضاء اللجنة من بينهم امينا وامينا مساعدا او اكثر ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٤ - وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل شهريا .

٥ - وتقوم اللجنة في مجالها باختصاصات والواجبات المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون ، وعلى الاخص بما يأتي:

(ا) تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز

(ب) تولى الادارة اليومية لوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي في مجالها .

(ج) مباشرة تنفيذ قرارات وتوجيهات لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة ، وارسل التقارير الشهرية اليها .

الباب الثاني

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة :

● مادة ١٢ :

تتكون منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المحافظة من :

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة :

١ - يعتبر أكبر سلطة للاتحاد على مستوى المحافظة ، ويتكون من مندوبين لجميع الوحدات الأساسية الموجودة في نطاق المحافظة ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - مدة المؤتمر أربع سنوات ، ويجتمع دوريا كل ستة شهور ، أو في دورات غير عادية ، بناء على طلب لجنة الاتحاد بالمحافظة ، أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر ، أو ثلث عدد منظمات الاتحاد بالمحافظة .

٣ - وينتخب المؤتمر من بين أعضائه لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة :

١ - تتكون بالانتخاب من بين أعضاء مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - ويجرى انتخاب اللجنة كل أربع سنوات .

٣ - ويقتخب أعضاء اللجنة من بينهم أميناً وأميناً مساعداً
أو أكثر ، للإشراف على أوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي
ومكاتبه الفنية، وذلك وفقاً للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة
التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٤ - وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل شهرياً .

٥ - وتقوم اللجنة في مجالها باختصاصات والواجبات
النصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون .

وتتولى بصفة خاصة :

(أ) دراسة الشؤون السياسية العامة ، وكذا موضوعات
التخطيط العام ، في حدود توجيهات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد
الاشتراكي العربي .

(ب) اختيار القياديين بالمحافظة ، وأعداد دورات تدريبية
لخاصة لهم .

(ج) الإشراف على نشاطات تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي
في جميع أنحاء المحافظة .

الباب السابع

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للجمهورية :

● مادة ١٣ :

تتكون منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الجمهورية من :

١ - المؤتمر القومي العام :

أ - يعتبر المؤتمر القومي العام أعلى سلطة بالاتحاد الاشتراكي العربي ، ويشكل وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

ب - مدة المؤتمر ستة سنوات ، ويجتمع دوريا مرة كل سنتين ، أو في دورات غير عادية ، بناء على طلب اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ، أو اللجنة التنفيذية العليا أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر القومي العام .

ج - ويختص المؤتمر القومي العام بالآتي :

١ - دراسة ومناقشة تقرير اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي

للعربي .

٢ - دراسة سياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وخطته العامة

وأصدارها .

٣ - مراجعة وتعديل القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي

العربي ، إذا دعت الحاجة الى ذلك .

٤ - انتخاب واعفاء أعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي

للعربي أو أعضائها الاحتياطيين .

(ب) اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي :

١ - اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي هي السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في الفترات ما بين انعقاد المؤتمر القومي العام .

٢ - تتكون بالانتخابات من بين أعضاء المؤتمر القومي العام ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - ويجري انتخاب اللجنة العامة كل ست سنوات .

٤ - تجتمع اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي مرتين في السنة ، على الأقل ، بدموة من اللجنة التنفيذية العليا .

٥ - وتختص اللجنة العامة بما يأتي :

(أ) مباشرة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر القومي العام .

(ب) مراقبة تنفيذ البرنامج الذي اقره المؤتمر القومي العام .

(ج) دراسة الموضوعات الرئيسية في السياسة الداخلية والخارجية .

(د) مناقشة خطة التنمية .

(هـ) اقرار الموضوعات التي تتعلق بتنظيمات الاتحاد

الاشتراكي العربي .

(و) فحص ومناقشة تقارير لجان الاتحاد الاشتراكي العربي

بالمحافظات .

(ز) انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من بين أعضائها ،

كما تنتخب عددا من الأعضاء الاحتياطيين ليتولوا عضوية اللجنة عند الحاجة .

(ج) اللجنة التنفيذية العليا :

١. - تتكون اللجنة التنفيذية العليا من عدد منتخب من بين

أعضاء اللجنة العامة لا يزيد عن ٢٥ عضوا ، وتختص بما يأتي :

١٦) تنفيذ قرارات وتوجيهات اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي .

(ب) مباشرة اختصاصات اللجنة العامة في غير فترات انعقادها .

(ج) مباشرة التوجيه السياسي لمنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي .

(د) دراسة التقارير التي ترد من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي .

(هـ) البت في جميع الموضوعات المتعلقة بشئون الافراد .

(و) اصدار القرارات واللوائح التنفيذية والقانون الاساسي .

(ز) الاشراف على معهد الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تعقد فيه الدراسات العليا لأعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - تشكل اللجنة التنفيذية العليا من بين اعضائها لجنة دائمة تتولى مباشرة العمل اليومي في حدود السياسة المقررة للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - تشكل اللجنة التنفيذية العليا ، من بين أعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ، امانة عامة تكون مسئولة عن جمع النواحي الادارية والتنظيمية بأجهزة الاتحاد الاشتراكي العربي .

٤ - كما تشرف على الادارات والمكاتب السياسية والفنية الموجودة برئاسة الاتحاد الاشتراكي العربي ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

الباب الثامن

الاجراءات النظامية

● مادة ١٤ .

على تنظيمات الاتحاد المختصة ان تحاسب اى عضو في حالة الانحراف أو الخطأ .

وحق الدفاع مكفول للعضو الذى يوجه اليه اى اتهام .
وتنظم اللائحة ، التى تصدر بقرار من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، تفاصيل الاجراءات النظامية .

● مادة ١٥ .

يحاسب عضو الاتحاد الاشتراكى العربى عما يأتى :

- (أ) الانحراف عن مبادئ الميثاق .
- (ب) الاهمال فى القيام بواجباته ، أو الامتناع عن تنفيذ قرارات الاتحاد الاشتراكى العربى .
- (ج) العمل على تفتيت وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته .
- (د) الاضرار بمصالح الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته .
- (هـ) ارتكاب جريمة من الجرائم المخلة بالشرف .

● مادة ١٦ :

(أ) العقوبات التى يجوز توقيعها على العضو الذى ثبتت أدانته هي :

- ١ - التنبيه .

٢ - اللوم .

٣ - الإيقاف لمدة محدودة .

٤ - الفصل من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي .

٥ - الفصل من العضوية العاملة .

(ب) وتنظم اللائحة سلطات توقيع هذه العقوبات والتصديق عليها .

● مادة ١٧ :

حق الطعن في القرارات الصادرة بعقوبة ضد العضو مكفول على الوجه الذي بيّنه اللائحة .

● مادة ١٨ :

(١) تشكل اللجنة التنفيذية العليا هيئة النظام للاتحاد الاشتراكي العربي من خمسة أعضاء من بين أعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ، وتختار خمسة أعضاء آخرين كأعضاء احتياطيين لهذه الهيئة .

(ب) تختص هيئة النظام للاتحاد الاشتراكي العربي بما يأتي:

١ - النظر في الحالات التي تقع فيها مخالفات للقانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي ، أو الانحراف عن مبادئ الميثاق .

٢ - النظر في التظلمات والطعون التي تقدم من الاعضاء الذين توقع عليهم عقوبة الفصل من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، أو من العضوية العاملة .

(ج) وتحدد اللائحة طريقة واجراءات مباشرة هذه

الاختصاصات .

الباب التاسع

احكام عامة

● مادة ١٩ :

تكون نسبة العمال والفلاحين ٥٠٪ على الأقل من مجموع الاعضاء ، طبقا لتعريف العامل والفلاح الذى جاء فى تقرير الميثاق . وذلك عند تشكيل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى من الوحدات الاساسية ، الى أن يتم تكوين المؤتمر القومى العام ، وهو أعلى سلطة فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

وتستثنى من تطبيق النسبة المتقدمة مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدات الاساسية فى المؤسسات الجماهيرية لهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ، والطلاب ، وموظفى وعمال الحكومة .

وتكون نسبة عدد الاعضاء العمال فى هذه المؤتمرات الى مجموع أعضائها هى النسبة التى على أساسها يحدد الحد الأدنى لعدد الاعضاء العمال بلجان الاتحاد الاشتراكى العربى لهذه الوحدات الاساسية .

● مادة ٢٠ :

تبين طريقة تمثيل القوات المسلحة ورجال الشرطة ورجال القضاء فى منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى بقرار من اللجنة التنظيمية العليا .

● مادة ٢١ :

لا يجوز الاشتراك فى أكثر من لجنة اتحاد واحدة من لجان الاتحاد الاشتراكى العربى .

● مادة ٢٢ :

(أ) في حالة خلو مكان أحد أعضاء أى لجنة من لجان الاتحاد الاشتراكي العربى لآى سبب ، يحل محله العضو الحاصل على عدد الاصوات التالية ، إلا اذا تعذر ذلك من الوجهة العملية ، فتجرى الانتخابات بناء على قرار من اللجنة التنفيذية العليا .

(ب) وفي حالة خلو مكان الامين او الامين المساعد ، يجرى الانتخاب للمء هذه الخلوات بواسطة اللجنة .

● مادة ٢٣ :

إذا انتقل العضو من وحدة جماهيرية الى وحدة أخرى ، أو تغير محل إقامته ، يصبح عضواً فى الوحدة الجديدة ، وتحدد اللجنة التنفيذية العليا إجراءات ذلك .

● مادة ٢٤ :

للجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربى وكذا للجنة التنفيذية العليا (فى غير فترات انعقاد اللجنة العامة) سلطة تعديل أو إلغاء أى قرار من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربى فى المستويات الأدنى ، إذا كان فيها خروج على أهداف الاتحاد الاشتراكي العربى أو السياسة المقررة له .

● مادة ٢٥ :

يمكن للجنة العامة أو اللجنة التنفيذية العليا أن تحل أى منظمة من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربى ، إذا أخلت بواجباتها المنصوص عليها .

● مادة ٢٦ :

(أ) لا تكون اجتماعات مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكي العربى - على كافة المستويات - صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء .

(ب) تصدر قرارات مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكي العربي - مع كافة المستويات - بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين
(ج) تحدد القرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي القرارات التي تحتاج إلى تصديق من اللجان الأعلى .

● مادة ٢٧ .

(أ) عضو اللجنة الذي يتخلف بدون سبب مقبول عن مواصلة نشاطه في أعمال اللجنة لمدة ٦ شهور تسقط عنه عضوية تلك اللجنة .

(ب) والعضو العامل الذي لا يسدد اشتراكه لمدة ٦ شهور يزول عنه صفة العضوية .

● مادة ٢٨ :

تنظم العلاقة بين منظمات الشباب ومنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٦	١٤	٢٤	٣٤	٤٤	٥٤	٦٤	٧٤	٨٤	٩٤	١٠٤	١١٤	١٢٤	١٣٤	١٤٤	١٥٤	١٦٤	١٧٤	١٨٤	١٩٤	٢٠٤	٢١٤	٢٢٤	٢٣٤	٢٤٤	٢٥٤	٢٦٤	٢٧٤	٢٨٤	٢٩٤	٣٠٤	٣١٤	٣٢٤	٣٣٤	٣٤٤	٣٥٤	٣٦٤	٣٧٤	٣٨٤	٣٩٤	٤٠٤	٤١٤	٤٢٤	٤٣٤	٤٤٤	٤٥٤	٤٦٤	٤٧٤	٤٨٤	٤٩٤	٥٠٤	٥١٤	٥٢٤	٥٣٤	٥٤٤	٥٥٤	٥٦٤	٥٧٤	٥٨٤	٥٩٤	٦٠٤	٦١٤	٦٢٤	٦٣٤	٦٤٤	٦٥٤	٦٦٤	٦٧٤	٦٨٤	٦٩٤	٧٠٤	٧١٤	٧٢٤	٧٣٤	٧٤٤	٧٥٤	٧٦٤	٧٧٤	٧٨٤	٧٩٤	٨٠٤	٨١٤	٨٢٤	٨٣٤	٨٤٤	٨٥٤	٨٦٤	٨٧٤	٨٨٤	٨٩٤	٩٠٤	٩١٤	٩٢٤	٩٣٤	٩٤٤	٩٥٤	٩٦٤	٩٧٤	٩٨٤	٩٩٤	١٠٠٤	١٠١٤	١٠٢٤	١٠٣٤	١٠٤٤	١٠٥٤	١٠٦٤	١٠٧٤	١٠٨٤	١٠٩٤	١١٠٤	١١١٤	١١٢٤	١١٣٤	١١٤٤	١١٥٤	١١٦٤	١١٧٤	١١٨٤	١١٩٤	١٢٠٤	١٢١٤	١٢٢٤	١٢٣٤	١٢٤٤	١٢٥٤	١٢٦٤	١٢٧٤	١٢٨٤	١٢٩٤	١٣٠٤	١٣١٤	١٣٢٤	١٣٣٤	١٣٤٤	١٣٥٤	١٣٦٤	١٣٧٤	١٣٨٤	١٣٩٤	١٤٠٤	١٤١٤	١٤٢٤	١٤٣٤	١٤٤٤	١٤٥٤	١٤٦٤	١٤٧٤	١٤٨٤	١٤٩٤	١٥٠٤	١٥١٤	١٥٢٤	١٥٣٤	١٥٤٤	١٥٥٤	١٥٦٤	١٥٧٤	١٥٨٤	١٥٩٤	١٦٠٤	١٦١٤	١٦٢٤	١٦٣٤	١٦٤٤	١٦٥٤	١٦٦٤	١٦٧٤	١٦٨٤	١٦٩٤	١٧٠٤	١٧١٤	١٧٢٤	١٧٣٤	١٧٤٤	١٧٥٤	١٧٦٤	١٧٧٤	١٧٨٤	١٧٩٤	١٨٠٤	١٨١٤	١٨٢٤	١٨٣٤	١٨٤٤	١٨٥٤	١٨٦٤	١٨٧٤	١٨٨٤	١٨٩٤	١٩٠٤	١٩١٤	١٩٢٤	١٩٣٤	١٩٤٤	١٩٥٤	١٩٦٤	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠١٤	٢٠٢٤	٢٠٣٤	٢٠٤٤	٢٠٥٤	٢٠٦٤	٢٠٧٤	٢٠٨٤	٢٠٩٤	٢١٠٤	٢١١٤	٢١٢٤	٢١٣٤	٢١٤٤	٢١٥٤	٢١٦٤	٢١٧٤	٢١٨٤	٢١٩٤	٢٢٠٤	٢٢١٤	٢٢٢٤	٢٢٣٤	٢٢٤٤	٢٢٥٤	٢٢٦٤	٢٢٧٤	٢٢٨٤	٢٢٩٤	٢٣٠٤	٢٣١٤	٢٣٢٤	٢٣٣٤	٢٣٤٤	٢٣٥٤	٢٣٦٤	٢٣٧٤	٢٣٨٤	٢٣٩٤	٢٤٠٤	٢٤١٤	٢٤٢٤	٢٤٣٤	٢٤٤٤	٢٤٥٤	٢٤٦٤	٢٤٧٤	٢٤٨٤	٢٤٩٤	٢٥٠٤	٢٥١٤	٢٥٢٤	٢٥٣٤	٢٥٤٤	٢٥٥٤	٢٥٦٤	٢٥٧٤	٢٥٨٤	٢٥٩٤	٢٦٠٤	٢٦١٤	٢٦٢٤	٢٦٣٤	٢٦٤٤	٢٦٥٤	٢٦٦٤	٢٦٧٤	٢٦٨٤	٢٦٩٤	٢٧٠٤	٢٧١٤	٢٧٢٤	٢٧٣٤	٢٧٤٤	٢٧٥٤	٢٧٦٤	٢٧٧٤	٢٧٨٤	٢٧٩٤	٢٨٠٤	٢٨١٤	٢٨٢٤	٢٨٣٤	٢٨٤٤	٢٨٥٤	٢٨٦٤	٢٨٧٤	٢٨٨٤	٢٨٩٤	٢٩٠٤	٢٩١٤	٢٩٢٤	٢٩٣٤	٢٩٤٤	٢٩٥٤	٢٩٦٤	٢٩٧٤	٢٩٨٤	٢٩٩٤	٣٠٠٤	٣٠١٤	٣٠٢٤	٣٠٣٤	٣٠٤٤	٣٠٥٤	٣٠٦٤	٣٠٧٤</
---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	--------

قانون الاتحاد الاشتراكي

صفحة

المقدمة والاهداف	١١٣
الباب الاول :	
عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي	١١٧
الباب الثاني :	
التنظيم العام للاتحاد الاشتراكي العربي	١٢٥
الباب الثالث :	
منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي والوحدات الاساسية	١٢٢
الباب الرابع :	
منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة او القسم او المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها اكثر من وحدة اساسية	١٢٥
الباب الخامس :	
منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز	١٢٧
الباب السادس :	
منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة	١٢٩
الباب السابع :	
منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للجمهورية	١٣٥
الباب الثامن :	
الاجراءات النظامية	١٣٤
الباب التاسع :	
احكام عامة	١٣٦



**الاتحاد الاشتراكي العربي
التوجيه والدعوة الاشتراكية**

الدار القومية للطباعة والنشر
اللا شافع الصحافة - القاهرة

الاتحاد الاشتراكي العربي
التوجيه والدعوة الاشتراكية

053
1



0603556

النا

الدار القومية للطباعة والنشر
١١ شارع الصحافة - القاهرة